المُناضلة

+-٥٤٥٧١٥٥-+
almounadil-a

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-امية

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: اسماعيل المنوزي؛ العدد 82، مايو 2024، الثمن 5 دراهم

- استئجات تجربة نقابية مديدة بقطاع التعليم مقابلة مع الرفيق إبراهيم المحمدي
- أضواء على حراك التعليم المجيد
- حراك شغيلة التعليم 2023: تقييم ودروس للمستقبل
- الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية
- ملف نساء؛ غايات الدولة في تعديل مدونة الأسرة
- نواقص رؤية لحراك 20 فبراير منتسبة إلى الماركسية نقاش مع الرفيق عبد الغني القباج
- نظرية: أرنست ماندل حول الهجمات على الحريات النقابية

افتتاحية:

لا غنى للشغيلة عن نضال سياسي، ولا بد من بناء أداته

يريد الرأسماليون أن يجعلوا منا مجرد عبيد خانعين يُعلفون، وعند المقاومة يُقمعون. هل سنبقى ندور في فراغ فتات يعطى بيد وسرعان ما يستعاد بأخرى، وتدهور مستمر لأوضاعنا في العمل وفي الحياة عامة: كلما اقترب فاتح مايو نوضع في حالة ترقب ما سينتج عما يسمى «الحوار الاجتماعي»، وكل مرة لا تزيد حياتنا إلا مشقة وشقاء، لأن مقابل الفتات يجرى تشديد الاستغلال، وقمع الحريات، وإلغاء مكاسب اجتماعية طفيفة بزحف رأس المال على خدمات التعليم والصحة وكل ما يؤتي ربحا. لقد جرى تقزيم العمل النقابي إلى «حوار» وانتظار نتائج «الحوار». ولا تقدُّم سوى في الهجوم علينا باستئناف الدولة تخريب مكسب التقاعد بكذبة «إصلاحه»، وبالسير إلى تجريم الإضراب ومنعه العملي بمبرر تقنينه، وإلى ضرب مكاسب مدونة الشغل بمزيد من الهشاشة، وسعي لتفكيك الوظيفة العمومية.

جرَّ المسار الذي تسلكه قيادات الحركة النقابية على الشغيلة مصائب عديدة باسم «الشراكة الاجتماعية»، و«الحوار الاجتماعي»، وسيجر كوارث إضافية ما لم تتدخل قوة الشغيلة الجماعية لوقف هذا المسار.

تدبر الطبقة البرجوازية أمورها بما يضمن تدفق الأرباح واستمرار نظام اعتصارها من الشغيلة، وذلك بجهاز الدولة. وهو تدبير يجري في بلد خاضع لسيطرة الإمبريالية، حيث يتدخل الرأسمال الأجنبي في سياسة البلد عبر أدوات، منها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والبنك والصندوق الدوليين، وبالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويُضبط الوضع بنحو يضمن المصالح الآنية والمستقبلية للرأسماليين الكبار المحليين والأجانب، بحيث يُخضع اقتصاد البلد وثرواته لخدمة تلك المصالح. وضمن هذا التدبير، يتعامل مع ضحايا النظام بحساب القمع، بتطوير وتعزيز مستمرين لآلته، وبأساليب الاحتواء بالتنازلات، ودمج قمم حركات المقاومة، نقابية وشعبية. وضمن هذه الآلية الأخيرة يندرج ما يسمى «الحوار الاجتماعي»، حيث يحصل الشغيلة شهر أبريل من كل سنة على ما تعتبره البرجوازية ودولتها كافيا لضمان «الاستقرار الاجتماعي» لمواصلة الحرب الاجتماعية التي يقتضيها إنماء الأرباح وتأبيد نظام اعتصارها.

من يكرر على مسامع الشغيلة أننا سنصد كل هذا بالنضال النقابي وحده كذاب ومشعوذ سياسي. وحتى النضال النقابي بات مناوشات مشتتة، قطاعية وفئوية، لا توحد لا مطلبا ولا خطوة نضالية.

دلت التجربة أن «الشراكة الاجتماعية» وبال حل مكان النضال، مثلما دلت أن اقتصار النضال على المجال النقابي لا يحقق تحسينا فعليا لأوضاعنا، ولن يسير بنا أبدا نحو تغيير حقيقي لها.

يجب أن نقاوم السياسة العامة للدولة البرجوازية بمطالب إجمالية تهم الدخل والخدمات الاجتماعية والحريات وكل مقومات الكرامة والحياة اللائقة. فليس بزيادة بائسة في الأجور ولا بتعديل طفيف في الضريبة سنعيش كما يليق بالبشر. النضال النقابي محدود النتائج، وأشبه ما يكون بأسطورة سيزيف، الذي يدفع الصخرة في المنحدر، فلا تصل أعلاه حتى تعود إلى نقطة الانطلاق في أسفله، فيضطر للمعاودة إلى ما لا نهاية.

وهذه المقاومة الإجمالية، خارج منطق «الحوار الاجتماعي» هي نضال سياسي، حيث نواجه سياسة الدولة البرجوازية بمطالب سياسية تروم تحقيق تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي. وتنظيم هذا النضال يبدأ بإبطال تحريم السياسة على الشغيلة في منظماتهم، ذلك التحريم المخادع باسم خصوصية العمل النقابي، وبتعميم المعرفة السياسية الطبقية بإعمال الفكر العمالي الاشتراكي بوجه الأيديولوجيا البرجوازية الرامية إلى تأبيد الاستغلال وديكتاتورية رأس المال. أن يشتغل الشغيلة بالسياسة معناه أن يدركوا أصل البلاء في مجتمع الاستغلال والاضطهاد، والآلية السياسية لاستمرارهما، وسبل الكفاح من أجل تحسين أوضاع طبقتنا وتطوير مقدراتها النضالية نحو تحررها التام، وبناء مجتمع الحياة اللائقة والحرية. ولهذا النضال السياسي الذي لا غنى عنه أداته، هي الحزب. يجب أن يكون للشغيلة حزبهم، حامل برنامج تحررهم، وهيكل تنظيم أفضل قواهم وعيا وكفاحية. لم تنتج التجربة المغربية بعد حزبا من هذا القبيل، وكل التيارات المتبنية لفكرة حزب العمال ليست بعد غير أنوية قياسا بما يكونه الحزب العمالي القادر فعلا على قيادة نضالات الطبقة على كل الجبهات.

فلنحطم الأسوار الوهمية بين النضال النقابي والنضال السياسي، ولننكب على رفع وعي الطبقة العاملة السياسي، ونعزز الاقتناع بالحاجة إلى حزب خاص بالشغيلة، فلسنا عبيدا خانعين نعلف بفتات «الحوار الاجتماعي» بل طبقة تحمل المجتمع على أكتافها وقادرة على قلب الوضع رأسا على عقب، وعلى رؤوس الرأسماليين ودولتهم.

الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية

بقلم، المناضل-ة

باتت الحركة النقابية المغربية تدور، منذ سنوات، في حلقة مفرغة. حلقة من الضعف والهوان. يمر العام بتضييع طاقة النضال في مناوشات مطلبية في حالة من التبعثر، والانطواء المهني والفئوي بالغ الضيق، في أحسن الأحوال؛ وفي استجداء «الحوار» ضمن سياسة أضاليل «الشراكة الاجتماعية». وهذا ما يفسر الوتيرة الجهنمية لسير المخططات العدوانية للبرجوازية ودولتها، ومن ثمة استمرار تردي وضع الشغيلة الاجتماعي.

على هذا الإيقاع تجرى الأمور اليوم في الساحة النقابية، وها هو العام يمضي ونحن على مشارف فاتح مايو نعاين حركتنا النقابية بلا خطة نضالية، تجر أذيال الخيبة، وقياداتها تجعل ما يسمى «الحوار الاجتماعي» محور الحياة النقابية، غاية الغايات.

ضعفنا له أسباب في واقع ما تعرضت له طبقتنا، ضحية لارتفاع نسبة البطالة وتعميم هشاشة الشغل، وقتل أجنة التنظيم بالقمع، وتخريب الوعي الطبقي بالأدوات الإيديولوجية البرجوازية التي تلقى دعما من قيادات المنظمات العمالية ذاتها. وإلى جانب عوامل الضعف هاته، ثمة عامل الخط السائد في الحركة النقابية، خط التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها. هذا الخط الذي جعل «الحوار الاجتماعي» بديلا عن النضال، وأحله عوضا عن مبرر وجود النقابة، محولا إياها إلى ملحق بأجهزة الدولة، حيث تنهش البيروقراطيات النقابية، بدور تسهيل تمرير سياسات برجوازية.

لم يبق دور النقابة كفاحا من أجل تحسين القدرة الشرائية، وتجويد ظروف العمل، ومن أجل الظفر بالحريات، وبلوغ مجتمع العدالة الاجتماعية. جرى عبر عقود مسخ دور النقابة، لتصبح تأطيرا [بمعنى تحكما وضبطا] لقسم من الشغيلة، قسمهم الواعي بضرورة انتزاع الحقوق، كي لا يتطور كفاحه صوب وجهة تهدد نظام الاستغلال. وذلك بآلية «الحوار الاجتماعي» التي اندمجت فيها بالكامل النخب المتحكمة في النقابات.

خلق العمال النقابات لتوحيد قوتهم بوجه رأس المال، الذي جعل قوة العمل سلعة مسترخصة. وخلقت الدولة، بما هي ممثل جماعي للرأسماليين، آلية «الحوار الاجتماعي» لإبطال مفعول النقابة. فالحوار الاجتماعي، كما يصرح مهندسوه أنفسهم، وسيلة لتحقيق «الاستقرار والسلم الاجتماعي». استقرار ماذا؟ استقرار نظام الاستغلال والقهر، النظام الذي حول حياة ملايين الكادحين إلى جحيم يومي. وما السلم الاجتماعي؟ إنها الحرب الدائمة التي يخوضها البرجوازيون بدولتهم على الشغيلة وعامة المقهورين. حرب من أجل الأرباح، تبدأ بفرط الاستغلال في أسوء الظروف، وبالغلاء، وبخصخصة الخدمات العامة، وباستئصال أجنة التنظيم العمالي والشعبي، ولا تنتهي.

بدأت آلية «الحوار الاجتماعي» تتوطد منذ أن استشعر الحسن الثاني خطر الحركة العمالية في سياق انضافت فيه حركات نضال من شأن تضافرها مع النقابة أن تهدد استقرار نظامه. كان ذلك لما اشتد عود حركة المعطلين، وبدأ العالم القروي المهمل تململه نحو نهوض شهدناه منذئذ ممتدا حتى حراك الريف. فكان أن أحدث الملك مجلسا استشاريا خاصا بـ «الحوار الاجتماعي» دام زهاء ست سنوات. ومنذئذ لم تنقطع أشكال «الحوار الاجتماعي» بدمج القيادات النقابية في عدد من المجالس والمؤسسات وصولا إلى ما جاء في اتفاق 30 أبريل 2022 بشأن «مأسسة الحوار الاجتماعي»، لتزكية السياسية المعادية للطبقة العاملة وعامة الشعب المقهور.

وقد لقي النظام منذ البداية استجابة من المعارضة البرجوازية، ممثلة أساسا بالحزب المهيمن عبر نقابته على قسم من الشغيلة المنظمين (ك.د.ش)، ومن البيروقراطية التاريخية (إ.م.ش) التي حولت النقابة الأم منذ عقود الى أداة لإفساد وعي الشغيلة وكبح نضالاتهم «بسياسة الخبز». وقد أوجز الملك القصد والتجاوب معه بقول:

«وما إنشاؤنا «لمجلس استشاري» بجانبنا لمتابعة الحوار الاجتماعي إلا إبراز للأولوية التي نوليها للتوافق والتآزر بين قوى الإنتاج من رأسمال وشغيلة. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن ننوه بما يتحلى به من منظمة رجال الأعمال، والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينها» (خطاب 3 مارس 1996)

سيكون لتلاقي الإرادة الملكية تلك مع سياسة قيادات النقابات، لاسيما مع تهيئ الاتحاد الاشتراكي لدخول حكومة الواجهة، أثر مدمر للحركة النقابية الضعيفة أصلا، ضعفا ليس كميا وحسب بل وهذا أخطر، ضعف سياسي، يجد تعبيرا عنه في وزن اليسار العمالي الثوري نقابيا.

فكان أن ترافق تصعيد الهجوم النيوليبرالي مع تطوير «الحوار الاجتماعي»، برعاية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، وبتدريب مباشر من هيئات فكرية امبريالية من قبيل مؤسسة فردريك ايبرت التي وضعت برنامجا، منذ 1996 بتعاون مع منظمة أرباب العمل والمركزيات النقابية الرئيسة الثلاث، «لمرافقة الشركاء الاجتماعيين المغاربة في جهودهم لترسيخ ثقافة الحوار ».

فكان انجرار القيادات في مسلسل «الحوار الاجتماعي»، لتمرير خطط مدمرة لمكاسب تاريخية، منها ما سمي ميثاق التعليم، ثم نسف ما تبقى من مجانية خدمات الصحة، ومدونة الشغل، وصولا الى «إصلاح» التقاعد، وأخيرا وليس آخرا نظام المآسي الذي أطلق أعظم حراك شهده قطاع التعليم.

نال الهجوم الفكري بأضاليل الشراكة الاجتماعية، ومنها «الحوار الاجتماعي» من وعي قسم كبير من الأطر النقابية، ممتدا إلى اليسار الجذري ذاته، مفرغا باستمرار العمل النقابي من كل نفس كفاحي، وغدا روتينا من التحركات المضبوطة، المشفوعة بالتماس لا يكل «للحوار الاجتماعي». لا بل أن الممارسة النقابية لمعظم اليسار الجذري حالت دون انبثاق ونماء يسار في المنظمات النقابية ذائد عن المنظور الطبقي النقيض «للحوار الاجتماعي».

وكان أهم لحظة تاريخية جنى فيها النظام ثمار «الحوار الاجتماعي»، وضمنه التزام البيروقراطيات النقابية بـ»السلم الاجتماعي»، إبان دينامية 20 فبراير السياسية وما وازاها من حراكات شعبية.

وأدى تراجع نضالية الحركة النقابية، وفقدان القيادات المصداقية، إلى اتخاذ طاقة النضال لدى الشغيلة مسارات أخرى، منها بالأخص انتشار ظاهرة التنسيقيات، بخصائصها المتناقضة، إذ أنها تحرر طاقة النضال التي تكبحها البيروقراطية لكن بنحو فئوي مبعثر لا أفق له.وطرح هذا على الدولة، إلى جانب تطور حراكات شعبية متنوعة، مشكلة قصور «الحوار الاجتماعي» مع القيادات النقابية عن لجم الاحتجاجات، وتجليات الصراع الطبقي المتعددة. فقد باتت آلية الحوار القديمة المقتصرة على عالم الشغل غير كافية. سيدفع هذا ولا شك إلى تطوير أدوات احتواء النضالات بـ «الحوار» بمقاربة جديدة، لها أشكال أولية في «الوساطات» وفي أدوار أقطاب «مجتمع مدني» كالذي قام بدور إطفائي لتجارب نضالية في محيط مناجم ورزازات. وسيُصار إلى «ميثاق اجتماعي» طالما نودي به على أعلى مستوى، وإلى مزيد من قنوات/مؤسسات استعمال نخب حركات النضال لإفشال النضال. وهذا ما أتى به نقابيا، مشروع قانون النقابات التي يرسم لها دور «المشاركة في بلورة السياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف المؤسسات الوطنية التي هي عضو فيها ومن خلال الهيئات والمجالس الاستشارية ثلاثية التركيب» (مادة 74من صيغة المشروع المحينة، 2020). المشاركة التي دلت التجربة، بعد المنطق الطبقي، أنها تمرير للتراجعات الاجتماعية، وخدمة لأغراض تراكم رأس المال بأقل كلفة اقتصادية وسياسية.

المشاركة التي حولت أدوات مقاومة وتوعية إلى أدوات للتحكم الاجتماعي المتيحة إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي القائم.

هذا الإقرار بحقيقة «الحوار الاجتماعي» التاريخية لا يزيد مناضلي الطبقة العاملة ومناضلاتها، حاملي الوعي العمالي الطبقي، غير مسؤولية جسيمة في التصدي لأيديولوجيا «الحوار الاجتماعي» البرجوازية، برفع راية المنطق الطبقي عالية، والتمسك بعلة وجود المنظمات النقابية، علة تحسين أوضاع الشغيلة بالنضال، النضال الذي يفرض تفاوضا حقيقيا مؤسسا على ميزان قوى.

الجماهير تتعلم بالتجربة أساسا، وها هي التجربة كشفت نتائج «الحوار الاجتماعي» الكارثية: مصائب تلو أخرى، وأخريات قادمة: تخريب مكاسب التقاعد من جديد، قانون منع عملي للإضراب، تفكيك قانون الشغل بمراجعة المدونة؛ وكلها ضربات نوعية بالغة الخطورة على تماسك طبقتنا ومقدرتها النضالية.

الغضب المتراكم بين شغيلة القطاع الخاص، المكتوم بفعل قصور النقابات عن حد أدنى من دورها، والغضب المتفجر مؤخرا في حراك التعليم، والنضالات المتتالية لعدد من القطاعات، جماعات محلية، الصحة...، كلها أمارات الكمون الكفاحي الهائل الكفيل بقلب ميزان القوى لصالحنا، ومن ثمة وقف العدوان البرجوازي والسير لانتزاع مكاسب حقيقية وصونها.

استنتاج دروس حراك التعليم، وما ابتدع من سبل نضال وتنظيم، وتعميمها على الشغيلة المتقدمين، وإبراز جوانب الضعف لتقويتها، ومد جسور التعاون بين القطاعات، وبين الحركة النقابية وسائر التعبئات الشعبية، وإعلاء شأن المنطق الطبقي الوحدوي، هذا سبيلنا لتعزيز ثقة أبناء طبقتنا وبناتها في قوتهم الجماعية، هذه الثقة التي ما أحوجهم/هن إليها وهم /هن على مشارف معارك ضارية. وجلي أن هذا المنطق الطبقي المفقود لا يكتمل إلا سياسيا، بوجه الدولة بما هي أداة برجوازية، عبر تزود الشغيلة بمنظمة سياسية خاصة بهم تجسد استقلالهم السياسي عن القوى البرجوازية وعن البيروقراطيات المتعاونة معها.

منطقة عربية فريسة للضواري الامبريالية

بقلم، أبناي

كشف الوضع في فلسطين المحتلة، من طرف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بعد السابع من أكتوبر 2023 للأعمى بأن دولة إسرائيل، مهما تعارضت مصلحتها أحيانا مع مصالحة الولايات المتحدة الامريكية، ما هي إلا قطعة من أسطول هذه الاخيرة الحربي، المخصص للهيمنة على المنطقة العربية منذ متم الحرب العالمية الإمبريالية الثانية.

بمساحة كلية تبلغ 13.2 مليون كم² وعدد سكان يصل ل 447 مليون نسمة، تحتل المنطقة العربية حيزا محوريا من حيث الموقع الجغرافي، الذي يمتد على قارتين ويشرف على عدة مضايق وممرات بحرية لا غنى عنها للتجارة العالمية، ولتنقل الأساطيل الحربية للقوة الإمبريالية العالمية الأولى. كما تحوي أراضي هذه المنطقة ثروات معدنية وطاقية حيوية لاشتغال النظام الرأسمالي العالمي. تبلغ حصة المنطقة العربية من احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي نسبة 54.3 في المائة، أما حصتها من احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي فتصل إلى 26.3 في المائة. هذا ما يجعل المنطقة مثار أطماع استعمارية لدول متنوعة سواء تعلق الأمر بقوى دولية رأسمالية كبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين والاتحاد الأوروبي أو قوى إقليمية من قبيل تركيا وإيران.

منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، خبا كل تطلع تحرري من الهيمنة الإمبريالية الأوروبية والأمريكية من قبل البورجوازية في المنطقة العربية في جميع البلدان، وهو منحى تكرس مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، مما جعل كل بورجوازية في كل بلد من بلدان المنطقة العربية تبحث لنفسها على انخراط تحت جناح إحدى الإمبرياليات الكبرى أو القوى الاقليمية على حساب مصالح شعوب المنطقة.

أدت هذه الهيمنة الإمبريالية على المنطقة في ظل وجود أنظمة ديكتاتورية بورجوازية تابعة، إلى التمرد الشعبي الكبير في المنطقة على موجتين، موجة 2011 بتونس ومصر وسوريا واليمن والمغرب وليبيا والبحرين وموجة 2019 بالعراق والجزائر والسودان ولبنان. هذه التمرد كان بنَفَسٍ معادي للهيمنة الإمبريالية وللتبعية الاقتصادية موضوعيا لكنه دون قيادة ثورية تترجم ذلك التطلعات للقطيعة مع الإمبريالية والتحرر من سيطرتها.

هكذا سقطت هذه الثورات ضحية تعاون الدول الإمبريالية والبورجوازيات العربية الحاكمة، وخاصة تلك التي في الخليج العربي، وبين القوى السياسية البورجوازية ذات المسوح الليبرالية أو الدينية [مع صراع بين قطبي الثورة المضادة كما هو الحاصل في سوريا ومصر وليبيا] من أجل خنق الثورة ومنع تجذرها. جرى الإجهاز على الثورات من طرف قوى الثورة المضادة من خلال إشعال الحروب الأهلية أو من خلال الانقلابات العسكرية والدستورية.

الصمت المطبق من طرف البورجوازية العربية على العربدة الإمبريالية والصهيونية في المنطقة العربية، يكشف مدى زيف الشعارات التي ترفعها هذه البورجوازيات العميلة. فالأحزاب البورجوازية الدينية أبانت عن إفلاسها التاريخي، أكانت تلك المنتمية للمنطقة العربية أو تلك التي تنتمي للدول الإسلامية، فعلاقة القرابة الإيديولوجية لم تمنع حزب عدالة وتنمية تركيا من أن يستمر ركنا أساسا في حلف الناتو ويستمر في علاقته مع العدو الصهيوني، فقد اكتفى اردوغان بالولولة، بدل الانسحاب من الناتو وقطع العلاقات مع دولة الصهاينة.

أما عدالة وتنمية المغرب ففي عهد توليه حكومة الواجهة تم أوسع تطبيع مع العدو الصهيوني. بينما من ممالك الخليج هناك من له علاقة دبلوماسية وعسكرية وأمنية وثيقة بالعدو الصهيوني، ومنها من يضمن سلامة حدود العدو الصهيوني منذ عقود على غرار نظامي السيسي بمصر والهاشمي بالأردن.

تخضع سوريا لاحتلال عسكري من طرف قوى متعددة أمريكية وروسية وإيرانية وتركية بينما تعيث المليشيا التابعة لإيران أو المتعاونة معها على أسس طائفية فسادا في العراق وفي لبنان وفي اليمن وهو ما يجعل شعوب هذه الدول تدفع ثمنا باهظا لطموحات البورجوازية الإيرانية الساعية لتوسيع دورها بالمنطقة في تحالف مع الإمبريالية الروسية والصينية. أما السودان فأُغرق في حرب أهلية جراء الصراع على موارده الفلاحية والمائية والمعدنية بين البورجوازية الخليجية وحلفائها الغربيين وتركيا وروسيا وحلفائها. بينما تحكم تركيا قبضتها على جزء من ليبيا بواسطة أتباعها هناك وتتدخل دول أوربية وروسيا في نفس البلد من خلال أذرعها وحلفائها.

زاد التدخل الإمبريالي من الأزمة الاجتماعية في المنطقة العربية، حيث يقع أكثر من ثلث سكان المنطقة تحت خط الفقر الوطني. بينما تشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20 في المائة خلال الفترة 2019-2022 ليصل لأكثر من 41 مليون شخص في عام 2022. بينما بلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2022 بحوالي 10.7 في المائة، ما يعني أن عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.2 مليون عاطلٍ. وهي أرقام لا تعبر عن الحقيقة الفعلية لواقع البطالة الجهنمي.

في حين عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، لا سيما في البلدان التي شهدت تراجعا في قيمة العملة. وزاد تضخم أسعار المواد الغذائية على أساس سنوي في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبا. بينما زاد عدد اللاجئين داخل المنطقة وداخل نفس الدولة وإلى باقي دول العالم جراء البؤس والحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية.

هذا ما يعني أن الطبقة العاملة في المنطقة العربية تعاني الأمرين، في ظل بطالة واسعة، وتفاقم أزمة القطاع الزراعي الناتجة عن الجفاف والنموذج الفلاحي التصديري. بلغت نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في المنطقة العربية 33 في المائة سنة 2021. علما أن نسبة القوة العاملة من مجموع السكان الأكثر من 15 سنة انتقلت من 47.8 في المائة سنة 2010 إلى 45.6 في المائة سنة 2021. تراجعت نسبة القوة العاملة في الفلاحة والصناعة. هكذا انتقلت النسبة المئوية للعمالة في الزراعة من 22.3 في المائة سنة 2010 إلى 17.7 في المائة سنة 2021. فيما يتعلق بالنسبة المئوية للعمالة في القطاع الصناعي فقد انتقلت من 24.9 إلى 24.5 في المائة بين عامي 2010 و2021 وامتص قطاع الخدمات النسبة المئوية الأكبر والتي بلغت 52.9 في المائة سنة 2010 وبلغت 57.8 في المائة عام 2021. مركزية الطبقة العاملة في الإنتاج بالمنطقة لا تنعكس في دور سياسي يناسب حجمها.

هكذا تظل الطبقة العاملة ضعيفة من خلال تنظيماتها النقابية والسياسية، فأغلب المنظمات النقابية في المنطقة ضعيفة التأثير وجزء منها مندمج كليا أو جزئيا في بنية الدولة البورجوازية التابعة، بينما تعاني العديد من بلدان المنطقة من حظر للعمل النقابي والسياسي للطبقة العاملة. ويعاني العمال المهاجرون في المنطقة العربية القادمون من خارجها بين بلدانها من استغلال بشع وقمع واضطهاد.

هذا الضعف التنظيمي والسياسي الطبقي المعادي للرأسمال والامبريالية هو ما يحكم على شعوب المنطقة بالعيش تحت نير العربدة الإمبريالية والصهيونية. وهو ما يفسر تعاون برجوازيات المنطقة في أغلبها مع الإمبريالية الأمريكية والدولة الصهيونية، ضد تطلعات الشعب الفلسطيني التحررية. الطبقة العاملة في المنطقة العربية هي المؤهلة موضوعيا للنضال من أجل تحرر المنطقة، متى نهضت للتحرر من نير الاستغلال الرأسمالي وضد ديكتاتورية وقمع الطبقة البورجوازية بالمنطقة.

***

ملاحظة: الأرقام والنسب الواردة في النص مأخوذة من «التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023 »

أضواء على حراك التعليم المجيد

بقلم، محمد يوسف

1–الخطوط العامة للحالة النقابيةبقطاع التعليم العمومي ما قبل فاتح أكتوبر 2023

يعيش قطاع التعليم هجوما ليبراليا متعدد الجبهات منذ ما يزيد عن عشرين سنة، ابتداء بتبني الوثيقة المعروفة باسم الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وتعمق ذلك الهجوم منذ 2015 مع ما سمي بالرؤية الإستراتيجية، كانت أحد تجلياته الكبرى فرض التعاقد ثم التأسيس للتشغيل جهويا مع الأكاديميات والمصادقة على قانون إطار يحدد غايات المدرسة الجوهرية في خدمة المشروع الاقتصادي للطبقات السائدة بالمغرب.

لم يمر الهجوم دون مقاومات ضارية من قبل الشغيلة، بالخصوص الأجيال الجديدة، حيث شكلت التجربة النضالية للمتدربين والمتعاقدين تغييرا نوعيا في العناصر المناضلة وكذلك في أدواتها... فأجيال ما بعد 2015 في قطاع التعليم عاشت على إيقاع الاحتجاجات والحملات القمعية والتوقيف والاقتطاع من الأجر، والجزء الأهم من نضالها تم خارج النقابات التعليمية، حيث شكلت مسايرة القيادات النقابية التعليمية لسياسة الدولة المخربة للوظيفة العمومية، وتجليها الأكبر كان في موقف التنسيق الخماسي من معركة المتعاقدين شهر مارس 2019، عنصرا أساسيا في ابتعاد الأجيال الجديدة عن النضال تحت لواء التنظيمات التقليدية. حيث تشتت نضالات الشغيلة بين تنسيقيات متنوعة مع اكتفاء جل القيادات النقابية ببيانات الدعم والمساندة والتي تكون في أغلب الأحيان شكلية مجرد دفع للحرج.

أمام هذا التبدل، وبعد تردد نسبي، شجعت القيادات النقابية التنسيقيات، ولم تقم بتحرك نقابي يوحد نضال الشغيلة إلا لماما وبشكل فوقي، وساهمت في انتشار وهم قدرة كل فئة على انتزاع مكاسب بمفردها. وأمام فقدانها للاعتبار، اقتصرت الأدوات النقابية القائمة في أغلب الأحيان على تدبير المشاكل اليومية مع الوزارة ومصالحها الجهوية والإقليمية، وهي مشاكل مرتبطة بتكثيف الاستغلال وقلة الموظفين والاكتظاظ في الأقسام ونقص البنيات والتجهيزات.

في نفس الآن، تعمق خط الشراكة من موقع الضعف والخضوع بين النقابات التعليمية الست، والخمس لاحقا، والدولة التي بدأت تستعمل قيادات النقابات بشكل سافر كأدوات مساعدة لتمرير مشروع تفكيك الوظيفة العمومية بالتعليم. وتعمق خضوع أغلب القيادات النقابية على امتداد الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى شتنبر 2023 من خلال المشاركة في جولات «حوار» كانت البيانات الصادرة عن أطرافه تكشف خواءه، وتنذر بمقايضة قوامها تبني تلك القيادات لاستراتيجية الدولة في التعليم بما تمثله من إدخال أشكال تدبيرية مستقدمة من القطاع الخاص وفي خدمته، وما يستتبعه ذلك من إجهاز على مكاسب جوهرية لشغيلة التعليم مقابل فتات من المكاسب لا تعدو أن تكون ترضيات عبارة عن سم في عسل.

وكان توقيع اتفاق 18 يناير 2022 من طرف الخماسي النقابي حيث تعهدت بالتكتم على مجريات عمل اللجنة التقنية الخاصة بإعداد النظام الأساسي، بمثابة القشة التي قسمت ظهر ما تبقى من مصداقية محدودة لهاته القيادات لدى جزء من الشغيلة، التي

التتمة ص 04

تتمة ص 03

أضواء على حراك التعليم المجيد

بقلم، محمد يوسف

خاضت نضالات متعددة نهاية عام 2022، حاولت الدولة وشركاؤها الالتفاف عليها بتوقيع اتفاق 14 يناير لسنة 2023. ذلك الاتفاق الذي فسح المجال لبروز تنسيقية الثانوي التأهيلي، ضد ما رأى شغيلته أنه نيل من هوية إطارهم وتبخيس له، مما زاد من تعميق الفئوية، رغم محاولات خجولة لتجاوزها كان أبرزها تشكيل تنسيق وطني جمع الجامعة الوطنية للتعليم – ت د مع المفروض عليهم التعاقد والمقصيين وحاملي الشهادات وتنزيقية الزنزانة 10 .... لكنه تنسيق بقي فوقيا وحبيس هياكل جلها صدف فارغة. لقد كانت نتيجة كل تلك السيرورة السريعة المزيد من تفتيت الملف المطلبي إلى جزر متناثرة لا تعكس وحدة الشغيلة الموضوعية رغم وحدة هجوم الدولة واستهدافها للجميع.

2–الخطوط العامة لمرحلة الربع الأخير من سنة 2023

بعد مصادقة الحكومة على مشروع النظام الأساسي الجديد، تدفقت مشاعر الغضب في مواقع التواصل الاجتماعي، سرعان ما تطورت مع مطلع أكتوبر إلى نقاش في المؤسسات التعليمية ووقفات احتجاج، ليتوج ذلك بمسيرة غير مسبوقة في اليوم العالمي للمدرس 5 أكتوبر بالرباط، دعت لها أطراف متعددة من نقابات وتنسيقيات وفروع نقابية وشاركت فيها أقسام وسعة من الشغيلة الساخطة على من شارك في اتفاق 14 يناير 2023، غير أن الحكومة نشرت نظامها الأساسي بالجريدة الرسمية يوم 6 أكتوبر 2023 معلنة بذلك حربها على الشغيلة، وهو ما ردت عليه الأخيرة بنسب إضراب غير مسبوقة في تاريخ القطاع ووقفات ونقاشات بالمؤسسات التعليمية.

بالإضافة للتنظيمات النقابية والتنسيقيات التي كانت متواجدة قبل فاتح أكتوبر، تشكلت تنسيقية موحدة حظيت بانتشار واسع وسريع بعدة مناطق وأقاليم، ونمت وتوسعت تنسيقية الثانوي التأهيلي في العديد من المناطق مع انتشار جموع عامة للمضربين والمضربات تعقد بالمؤسسات. في الآن ذاته، زاد توسع التنسيق الوطني جغرافيا دون قدرته على فرز بنية تنظيمية له على مستوى الأقاليم وبالمؤسسات التعليمية (دفع ذلك عددا مهما من منتسبي تنظيمات التنسيق الوطني إلى الانخراط على الصعيد المحلي في التنسيقية الموحدة). كما انخرط في التنسيقيات قسم واسع من مناضلي النقابات وجزء كبير من الشغيلة، كان هناك تطلع لتوحيد جهود الشغيلة بالقاعدة بينما قمم البيروقراطيات ممتنعة عن اتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك. كما شهدت تلك الفترة بروز الجموع العامة في العديد المؤسسات التعليمية، لكنها لم تستطيع التحول للجان إضراب محلية وإقليمية ووطنية، تدقق الملف المطلبي وأولوياته وتحين خطط النضال حسب مناورات الدولة وأجهزتها.لقد تم خنق الجموع العامة بالمؤسسات والجموع الإقليمية المنتدب اليها من المؤسسات ببعض الأقاليم وهو خنق لعبت فيه عناصر نقابية موالية للبيروقراطية وعناصر جماعة العدل والإحسان وعناصر قيادية بالتنسيقيات دورا رئيسا، حيث جرى استبدال الجموع العامة الحضورية باستبيانات بغرف واتساب متلاعب بها أعدمت كل نقاش حر. لا شك أن تلك الأطراف لعبت دورا كابحا لطاقة الشغيلة المنبعثة من أسفل، بغرض التحكم في مجريات الحالة النضالية ودفعها في اتجاهات لا تخدمها، متحملة بذلك مسؤولية تاريخية جسيمة.

ساهم رياعي القيادات النقابية، الموقع على اتفاق 14 يناير 2023، في مناورة الدولة لتفتيت الإضرابات من خلال سياسة فرق تسد، وكذا عبر نزع أي طابع سياسي عن الحراك. حيث عملت الدولة من خلال أدواتها الإعلامية والبيروقراطيات النقابية المتعاونة معها، على تركيز النقاش حول الزيادة في الأجور وتغيير بعض مواد النظام الأساسي والابتعاد عن جوهر المسألة، أي تفكيك الوظيفة العمومية بقطاع التعليم والإجهاز على ما تبقى من مجانيةالتعليم العمومي بالتبعية.

كان حوار الرباعي النقابي مع الوزارة يتم على قاعدة جدول أعمال حددت سقفه الدولة. وسعى الرباعي لفرض مخرجات ذاك «الحوار» على قاعدة مضربة بشكل جماهيري وهو ما حوله إلى كاسر إضراب بشكل سافر بعد اتفاق 10 دجنبر 2023.

بعد رفض اتفاق 10 دجنبر بشكل كبير وسط الشغيلة، ناورت الدولة لجر قيادة الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي للعب نفس دور الرباعي وخاصة أن الأولى نالت تعاطف الشغيلة نظرا لموقفها من اتفاق 14 يناير وتواجد عدد من مناضليها بشكل نشط وسط الحراك. هذا الجر تم ابتداء من 10 دجنبر، لكن تيقظ القواعد عرقله. لكن القيادة، أي المكتب الوطني، حسمت أمرها وارتمت في أحضان الوزارة يوم الجمعة 22 دجنبر مصدرة قرارها بتعليق الاحتجاجات مما سدد ضرب كبيرة لجامعة التوجه الديمقراطي كنقابة تقول عن نفسها أنها ديمقراطية.فقرار التعليق لم يقرر فيه أي منخرط في النقابة ولم يتم الاتفاق عليه في التنسيق الوطني وقواعده التي تشمل قسما من المفروض عليهم التعاقد ومكونات أخرى، فما بالك بعموم الشغيلة المضربة.

تغيرت المعطيات المحيطة بالحراك التعليمي المديد، لأسباب ذاتية من قبيل استمرار التفكك بين تنظيمات الشغيلة، الذي وصل للتطاحن بين قياداتها فضلا عن ضعفها التنظيمي والسياسي، فهي في أغلبها تشجع الفئوية ولا ترى الهجوم على التعليم إلا من منظار ضيق لا يتجاوز حدود مطالبها الخاصة، ولأسباب موضوعية تمثلت في مناورات الدولة: التنازلات الطفيفة والترهيب والتشهير وضرب الفئات ببعضها. ثم إلى استهداف جزء من القاعدة المتورطة في العمل في القطاع الخاص بدون ترخيص وكذا محترفي الدروس الخصوصية، وزبائن صغار البيروقراطيين الفاسدين فيبعض المكاتب النقابية، وتحويلهم إلى كاسري إضرابات من خلال الانسحاب والترويج لتحقيق مكاسب.

3–الخطوط العريضة لآفاق مرحلة ما بعد فاتح يناير 2024

لقد كشف الحراك الكبير بالقطاع التعليم العمومي عدة أعطاب تعاني منها الحركة النقابية ومجمل الحالة النضالية بالقطاع يمكن تركيزها فيما يلي:

- ضعف وحتى انعدام الإنتاج الأدبي النقابي المواكب لما تبثه الدولة البورجوازية ضد الشغيلة ومن ورائها مؤسسات مالية دولية، والمتاح لا يرقى لمستوى التحديات.
- ضعف النقاش حول التضخم والغلاء والأجور والعلاقة بينهما. أضف على ذلك انعدام النقاش حول جوهر النضال: تقاسم فائض القيمة المنتجة بالبلاد بين العمل والرأسمال.
- عمل الدولة من خلال جنودها في الإعلام بمختلف حوامله على تسفيه قادة الحراك من خلال الحوارات والنقاشات التي تديرها أو من خلال البرامج التي تنشطها المنابر التابعة أو الخاضعة لها. تجلى ذلك عند جل قادة الحراك في ضعف الإلمام بالحالة النقابية بالبلاد ومساراتها وكذا ضعف الإلمام بتجارب النضال في قطاع التعليم داخل البلاد وخارجها، بينما ساد الخطاب التضليلي لأغلب القيادات النقابية فيما يخص جوهر هجوم الدولة على الوظيفة العمومية.
- اكتفاء الوقفات والمسيرات بالشعارات في الغالب دون القدرة على اغتنام الفرصة للتواصل مع الشغيلة حول جوهر النظام الأساسي، من خلال كلمات تلامس معظم مشاكل الشغيلة والشعب بلغة مفهومة وطبقية.
- عدم التضامن بين القطاعات داخل نفس المركزية النقابية حول نفس المشكل، تفكيك الوظيفة العمومية وتدهور القدرة الشرائية للغالبية من الشعب العامل.
- مشاركة واسعة للنساء في الاحتجاجات دون انعكاس ذلك في البنية القيادية للإضراب التعليمي. هذه المشاركة تكشف المعاناة الكبيرة من فرط الاستغلال الذي يجعل يوم عملهن طويلا ويمتد من البيت إلى الفصول الدراسية.

أوقفت الدولة مئات المضربين عن العمل، بعد أن ضمنت اتفاق القيادات النقابية معها، هذه القيادات التي حاولت استغلال التوقيفات لإيجاد دور متجدد لها كوسيط معتمد. لقد اختارت الدولة لحظة التوقيفات بعناية استنادا على خبرة طبقية مديدة، إنها لحظة استنزاف الحراك التعليمي ووصوله لمحطة لم يعد فيها قادرا على مواجهة المناورات والأحابيل بفعل ضعف عامله الذاتي.

لم يتم وضع الحراك الطويل للتعليم في قلب النقاش المجتمعي، رغم الاهتمام الواسع به في الأوساط الشعبية، وهو تجل لضعف المنظور الطبقي للموضوع وطغيان الخطاب الليبرالي، هذا الطغيان هو نتاج عدم وجود منظمة نقابية عمالية ذات تطلع تحرري من الرأسمال وكذا عدم وجود حزب عمالي اشتراكي معادي للرأسمالية ويسعى لإنهاء نظام الاستغلال والقهر الطبقي.

إن عدم وجود منظمات نضال عمالية طبقية متحررة من الهيمنة الإيديولوجية والسياسية للبورجوازية جعل نجاح الحراك من حيث الحجم والنوع لا يفضي للنتائج المرجوة، بل جعله يهزم سياسيا بسبب طبيعة الرؤية القائدة له، رؤية تقع تحت سقف الحفاظ على منظومة الاستغلال الرأسمالي وسعي للاندماج فيها.

سيكون من الصعب توقع تطورات الوضع النقابي بقطاع التعليم بعد الحراك غير المسبوق، فهذاالأخير لم ينجح في انتزاع أهم مكاسبه ألا وهو الحفاظ على الوظيفة العمومية من خلال إدماج المفروض عليهم-ن التعاقد، بينما الدولة رغم نجاحها في تمرير التوظيف الجهوي والترقية على طريقة المقاولات الرأسمالية بالمردودية وما تسميه مدرسة الريادة، اضطرت لتقديم تنازلات مادية تحت ضغط تحرك نضالي غير مسبوق.

إن التنازلات المادية المحققة بالنضال، يمكن أن تلعب دورا متناقضا، فمن جهة يمكن أن تعزز ثقة الشغيلة في جدوى النضال وضرورته، مثلما يمكن أن تكون وسيلة لزرع الإحباط في صفوفها. ويتوقف ذلك على عمل الجزء الأكثر وعيا، الذين تقع عليهم مهمة تقييم الحراك من زاوية المصالح الكلية للشغيلة، مع إبراز الأوجه المشرقة فيه، التي بينت خلاصة مجربة سابقا: طاقة كفاح الشغيلة موجودة دائما في وضعية كمون، إنها مرجل يغلي تحت رماد الاستغلال وأبخرة المستفيدين من استمراره من بيروقراطية نقابية وقوى سياسية بورجوازية، وحالما تتوفر كوة ما يتدفق النضال كما تتدفق مياه سد عبر شقوقه. لكن التقييم يجب أن يتوقف طويلا عند أزمة عاملنا الذاتي: أزمة العمل النقابي وكيفيات حلها، وأزمة مشروع تجاوز نظام الاستغلال نحو بديل له وكيف نشق الطريق بالاستناد على النضالات المشتتة الحالية.

سيكون تطور النقاش في صفوف الشغيلة الشباب، داخل تنسيقية التعاقد المفروض وفي صفوف من مر من تجربة المتدربين وشباب باقي التنسيقيات وداخل النقابات بين كل الساخطين على تدبير القيادات للمعركة دورا حاسما في تشكل وعي جديد في شغيلة القطاع.

الجمرة لازالت متقدة، وستنفخ فيها إجراءات الدولة القادمة بمرافقة شركاءها، سواء في القطاع أو ضد عموم الأجراء، بغية إطفاءها، فليعمل أنصار النضال على النفخ فيها بالشكل الذي يجعلها أكثر اتقادا.

حراك شغيلة التعليم 2023: تقييم ودروس للمستقبل

بقلم، شادية الشريف

بدءً من أكتوبر 2023 انطلقت أكبر موجة نضال عمالي شهدها تاريخ المغرب. استمرت تلك الموجة حتى الأسبوع الأول من يناير 2024، حيث تفككت تحت التنازلات الجزئية للدولة وضرباتها العقابية (الإدارية بوجه الخصوص)، وتعاون كل القيادات النقابية معها من أجل إطفاء هذه الموجة القادمة أعماق المجتمع.

بعد مرور أكثر من 3 أشهر على انطفاء تلك الموجة النضالية العظيمة، تُطرح على عاتق المناضلين- ات العماليين- ات مهمةُ تقييمها واستنتاج دروسها. فبعد انتهاء موجة نضال تكون المهمة الرئيسية هي استنتاج دروسها والإعداد البرنامجي والتنظيمي لانطلاق موجةٍ أخرى. هذه المهمة التي لم يتصدَّ لها لحدود الساعة أي طرف نقابي أو يساري.

أولا- سياق انطلاق الحراك

للسياق دوره الحاكم. فلا يمكن تفسير مآلات النضالات بمجرياتها فحسب، بل لا بد من استحضار السياق وموازين قواه.

شهد قطاع التعليم تحولا جذريا في بنية قواه العاملة. منذ 2016 أُغرق القطاع بأجيال شابة جرى توظيفها بصيغ مرنة من التوظيف؛ أُطلِق عليها بداية «توظيفا بموجب عقود»، وبعد ذلك «توظيفا جهويا». هذه الأجيال الشابة نشأت في سياق تفكك الحركة النقابية التقليدية واندماج قممها شبه الكلي في الدولة وقبولها التام باستراتيجية رأس المال: تدبير المسألة الاجتماعية بما يخدم تراكم رأس المال في طوره الجديد، المسمى نموذجا تنموي جديدا. وهو ما حكم على الحركة النقابية في قطاع التعليم بالتفرج على موجات نضال الأجيال الجديدة دون الإقدام على أبسط واجبات النقابة تجاهها، بل أسهمت إلى جانب الدولة في إطفاء نضالاتها، وهو ما عمق أزمة الحركة النقابية.

تصدت هذه الأجيال الشابة للمهمة التي تخلت عنها تلك القيادات النقابية: الدفاع عن شروط عمل شغيلة القطاع. وانطلقت موجة أولى مع فوج الأساتذة- ات المتدربين- ات (2015-2016). لكن الموجة الأكثر توسعا وقتالية ابتدأت بعد عامين من فرض التوظيف بموجب عقود. انطلق نضال أساتذة- ات التعاقد المفروض سنة 2018، ردا على طرد أستاذين. وبعد ذلك توسعت للمطالبة بتوظيفهم- هن بنفس طريقة الأفواج السابقة: الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.

تمكنت الدولة من إطفاء تلك الموجة، ليس فقط عبر القمع (وكان شرسا أسفر عن مقتل الشهيد حجيلي) ولا عبر التنازلات (وكانت مهمة ومفروضة بالنضال: مطابقة الأوضاع الإدارية لهذه الأفواج مع سابقتها)، ولكن أيضا بتعاون مكشوف من طرف كل القيادات النقابية التي تدخلت عبر آلية «الوساطة»، لرد الموجة الإضرابية الممتدة التي شهدتها سنة 2019 (مارس- أبريل).

سياسيا، تميز الوضع باستمرار الملكية في تدبير القنبلة الاجتماعية (خصوصا إثر رد حراك الريف على أعقابه)، عبر تنويع طاقم واجهتها الحكومية. فبعد إلحاق هزيمة انتخابية ساحقة بحزب العدالة والتنمية الذي أشرف على تنفيذ الهجمات وضمنها التوظيف بموجب عقود، جاءت الملكية بحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي استمر في تطبيق نفس السياسات والهجمات، بتعاون مستمر من طرف القيادات النقابية، التي وقعت «اتفاقا اجتماعيا» في 30 أبريل 2022، تضمن فتاتا (زيادات في الأجور) مقابل تنازل عن جوهر العمل النقابي والتزام قيادات المركزيات بالبصم على هجمات شرسة ستلحق الطبقة العاملة (إصلاح مدونة الشغل، قانون الإضراب، تخريب التقاعد) وانضباطا للسلم الاجتماعي سُميَّ «حرصا على العلاقات المهنية السليمة داخل المقاولة».

عرف قطاع التعليم نفس المسار. وقعت القيادات النقابية الخمس الأكثر تمثيلية اتفاقا مرحليا مع الوزارة بتاريخ 18 يناير 2022، التزمت من خلاله بالتعاون (ما يسمى شراكة اجتماعية) مع الوزارة من أجل إصدار نظام أساسي جديد ينظم علاقات الشغل بين أجراء القطاع والمشغلين الجدد فيه (الأكاديميات الجهوية) بدل الوزارة كما كان معمولا به سابقا، وفي نفس الوقت تعهدت تلك القيادات بالتزام السلم الاجتماعي وهو ما وفت به طيلة أشغال اللجنة التقنية المكلفة بصياغة ذلك النظام.

انتهت تلك الأشغال بتوقيع قيادات أربع نقابات على محضر 14 يناير 2023، وامتنعت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي عن توقيعه بمبررات شكلية (توقيت عرضه) وأخرى متعلقة بالمضمون (عدم التزام الوزارة بتنفيذ ما اتُّفِق عليه كمقابل لقبول إصدار نظام أساسي جديد: زيادات في الأجور وتسوية ملفات متعلقة بتسوية وضعيات إدارية ومالية). وقد تصادف هذا التوقيع مع إلحاق هزيمة أخرى بنضال تنسيقية التعاقد المفروض المتمثل في مقاطعة تسليم النقط1، وما وازاها من إجراءات عقابية (توقيفات ومجالس تأديبية).

بعد نصف عام من ذلك المحضر، صادق المجلس الحكومي في سبتمبر على النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التعليم وأصدره في الجريدة الرسمية، ممثلا تلك ضربة المطرقة التي أيقظت شغيلة التعليم من انتظارية وأوهام بأن ذاك النظام الجديد حابل بتحقيق مطالب أوهمتها كل القيادات النقابية بقرب تحقيقها.

بهذا يكون حراك شغيلة التعليم أكتوبر 2023 نضالا ضد نتائج هجوم وليس استباقا لرده، فقد بُدِّدت طاقة نضالية هائلة في مناوشات جزئية وفئوية، بينما جمَّدت القيادات النقابية طاقة أقسام الشغيلة النظاميين بأوهام تحقيق المطالب عبر «الحوار القطاعي».

ثانيا- أكتوبر 2023: مكاسب ونقاط قصور

بعد إصدار الصيغة الأولى من النظام الجديد، انطلقت الموجة النضالية بإضرابات جزئية ووقفات داخل المدارس، ودعوة إلى مسيرة 5 أكتوبر 2023. بدأ الإضراب والاحتجاج مثل كرة ثلج على حافة شديدة الانحدار، وبلغت أوجها في مسيرة 7 ديسمبر 2023 واستمرار الإضراب الذي ذكَّر بالإضراب البطولي لشغيلة التعاقد المفروض مارس- أبريل 2019.

أ. مكاسب الحراك

1. تنازلات مادية

معتقِدة أن القيادات النقابية ضمنت لها سلما اجتماعيا في القطاع، عولت الدولة على تمرير النظام الأساسي الجديد دون الوفاء بما التزمت به من وعود متعلقة بفتات مادي (زيادات في الأجور، وتسويات إدارية ومالية). لكن للقاعدة العمالية منطقها الخاص مهما بلغ عمق تعاون قيادات نقاباتها مع الدولة.

فوجئت القيادات النقابية الأربع ذاتها بحجم تلك الموجة، وأصدرت بيانات تتبرءُ من فعل الوزارة، مشيرة إلى أن صيغة النظام الأساسي الجديد المصادَق عليها لم تأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتها وإغناءاتها. أما قيادة جامعة التوجه الديمقراطي التي ضيعت نصف عام محاولة الرجوع إلى «حوار قطاعي» حُرمت منه بعد امتناعها على توقيع محضر 14 يناير 2023، فقد بادرت إلى الدعوة لتأسيس تنسيق فوقي سُمي «التنسيق الوطني لقطاع التعليم».

اضطرت الدولة تحت وقع حجم الحراك إلى التراجع خطوات إلى الوراء، بإعلان تجميد النظام الأساسي الجديد، ثم تجميده. وبعد ذلك أعلنت زيادة مهمة في الأجور؛ 1500 درهم ستنفَّذ على دفعتين فضلا عن تعويضات عن المهام، وتسوية وضعيات بعض الفئات على رأسها أساتذة- ات التعاقد المفروض، فضلا عن إسقاط بنود خاصة بالعقوبات وتعويضها بالمعمول بها في النظام الأساسي للوظيفة العمومية (1958).

تمكن أساتذة- ان التعاقد المفروض بواسطة نضال شمل كل القطاع تحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه طيلة خمس سنوات من نضال فئوي معزول. اضطرت الدولة إلى اعتماد آلية مركزية لتسوية أجورهم- ات من الخزينة العمومية وجرى إقرار ترسيم الأفواج السابقة دون الحاجة إلى اجتياز التأهيل المهني بوالتالي تسوية رتب ترقيتهم. وفي نفس الوقت أصبح لتوظيفهم صيغة نظامية مع الأكاديميات الجهوية، بدل الصيغة القديمة القائمة على أنظمة أساسية تفتقد إلى إطار تشريعي. لكن كل هذا لم يستجب لمطلبهم- هن الرئيس: التوظيف بالصيغة القديمة مع وزارة التربية الوطنية وليس مع الأكاديميات الجهوية. هذه أول مرة- منذ ترسيم شغيلة شركات المناولة في قطاع الفوسفاط مع المجمع الشريف إبان حراك 20 فبراير- تتمكن فيه فئة واسعة من الشغيلة على فرض مطلب «الترسيم» على مشغِّلها. وهذا مكسب مهم للنضال ذو النفس الوحدوي الذي انطلق في أكتوبر 2023، وسيشكل قاعدة مزيد المكاسب مستقبلا.

لكن يجب على الشغيلة فهم منطق التنازلات. فبعد تراجع الدولة انتشرت في صفوف الشغيلة فكرة أن الدولة «في مأزق» وأنها «مرتبكة»، وكان ذلك حافزا على الاستمرار في التصعيد. شهدنا نفس الآلية في إضراب تنسيقية التعاقد المفروض سنة 2019، وفي مقاطعتها لتسليم النقط نهاية سنة 2022.

لكن ما يجب أن نفهمه هو أن أي نظام يظهر ضعفه في أزمة كبرى يستطيع دائما أن يكيف نفسه مع مقتضيات هذه الأزمة إذا كان أعداؤه منقسمين وكان لا يهمه الثمن الذي يدفعه. وكان أسلوب التكيف ديدنَ الطبقات السائدة عندما تواجه نضالا جبارا أو ثورة: أن تتنازل ظرفيا عما هو مستحيل الاحتفاظ به مع تركيز كل قوتها على تنظيم المراكز التي ما يزال الدفاع عنها ممكنا. تنازلت الدولة عن الجزئي (الكلفة المالية) الذي يمكن استرداده عبر التضخم وتكثيف الاستغلال2، بينما أصرت على جوهر الهجوم: إلغاء النظام الأساسي القديم (2003) المنظم للتوظيف المركزي، وتعويضه بنظام أساسي جديد المنظِّم للتوظيف الجهوي. وكان ذلك الفتات هو جوهر التفاوض بين الوزارة وقيادات النقابات الخمس طيلة عام من اشتغال اللجنة التقنية، وكان أيضا السبب الجوهري وراء امتناع قيادة جامعة التوجه الديمقراطي توقيع محضر 14 يناير 2023، في حين افتقت القيادات الخمس مع الدولة على هدم النظام الأساسي القديم وتعويضه بنظام جديد يشرعن التوظيف الجهوي الذي يشكل وعاء تفكيك الخدمة العمومية وتسليعها وإضفاء المرونة على علاقات الشغل بالقطاع.

2. مكاسب معنوية وسياسية

لكن الشغيلة لا يقيِّمون مكاسبهم بالدراهم المضافة إلى الأجور فقط. فمكاسب الحراك الأعظم هي سياسية ومعنوية فضلا عن التجربة المراكمة والتي ستكون زاد نضالات المستقبل.

أكبر مكسب للحراك هو الحراك ذاته3. وضع هذا الحراك مجمل استراتيجية القيادات النقابية على المحك؛ تلك الاستراتيجية القائمة على التماس «الحوار». وأثبتت قتالية الشغيلة جدوى النضال، ونقلت نفسها الكفاحي إلى قطاعات أخرى (الجماعات المحلية، الصحة...).

وفي غمار الحراك أعاد الشغيلة اكتشاف ما ردمته البيروقراطية تحت أنقاض تعاونها الطبقي مع الدولة والبرجوازية. وعلى عجل أُسِّست «التنسيقية الموحَّدة»، وكانت عبارة عن هيكل تنظيمي لتدبير الصعود النضالي انطلاقا من المدارس. لأول مرة أحس الشغيلة بأنهم ينفذون قرارات يتخذونها بأنفسهم، وليس استجابة لبيان آتٍ من علٍ، من جهاز مركزي يُعلِّقُ على سبورة نقابية. انتشرت لقاءات المدارس والجموع العامة لتشكل آلية تحكم الشغيلة في مصير نضالاتهم. وكانت بذلك التنسيقية الموحدة نقيض ما اعتادته القيادات من آساليب تفويض اتخاذ القرار إلى الأجهزة الوطنية، وهو ما حافظ عليه «التنسيق الوطني لقطاع التعليم».

أثبت الحراك مرة أخرى، ما شهدناه في موجات حراك شعبية سابقة: حرية التظاهر تُنتزَع وتُفرَض، ولا تُطلب. شهدت مدن المغرب ومراكزه (البيضاء والرباط) تظاهرات جماهيرية، لم نشهدها منذ سنة 2011 إبان حراك 20 فبراير. وشكلت النساء جزءا مهما من تلك الحشود التي ملأت الشوارع وأبنَّ عن صمود قل نظيره.

ومن تقاليد الحركة العمالية التي أعيد اكتشافها (وإن كانت تنسيقية التعاقد المفروض سباقة إليه)، التضامن العمالي خصوصا بعد لجوء الدولة إلى إجراء التوقيف عن العمل ووقف الأجور. اعتادت القيادات النقابية ترك المسرَّحين- ات من العمل لأسباب نقابية لحال سبيلهم- ات. لكن موجة التضامن تجاه الموقوفة أجورهم- هن فاقت كل التوقعات. جرى ضمان الأجور كاملة للموقوفين- ات؛ ما أثبت أن شغيلة القطاع (كغيرهم) لا يهمهم المال، بقدر ما يهمهم الحفاظ على حس التلاحم والتضامن الذي اكتشفوه في غمرة الكفاح.

لقد كانت صفحة مجيدة ستضاف إلى صفحات أخرى سابقة لها، وستكون نبراسا للقادم من نضالات شعبنا وشغيلتنا ضد الاستبداد والرأسمالية.

يتبع

1 - https://www.almounadila.info/archives/11780.

2 - نبه إلى هذا الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي: «الحكومة واعية بأنها ستمنح باليد اليمنى ما ستنزعه منك غدا باليد اليسرى. ستتمحك زيادات في الأجور والتعويضت، لكنها ستفرض زيادات في الأسعار وفي الخدمات، وبالتالي يجري إبطال مفعول هذه الزيادات بشكل أوتوماتيكي.. وبالتالي فالرابح من هذه العملية هو الرأسمال والدولة». https://web.facebook.com/nahjcom/videos/404579435539074/ [07- 04- 2024؛].

3 - https://www.almounadila.info/archives/12491.

استنتاجات تجربة نقابية مديدة بقطاع التعليم
مقابلة مع الرفيق إبراهيم المحمدي

1 -بصفتك ممارسا نقابيا منذ34 سنة، ما هو انطباعك العام عن الممارسة النقابية بين الأمس واليوم؟

قبل المقارنة، عموما لم يتغير الجوهر العام. فالحركة النقابية المغربية في أسوأ حال ضعفا، كميا ونوعيا يعرفه المغرضون قبل الصادقون، ونفسر ذلك بثلاثة عوامل رئيسية:

* السيرورة المديدة من التبقرط المدبر لستة عقود، جوهرها، السياسة الخبزية لأول مركزية نقابية (ا.م.ش) منذ مطلع الستينات من القرن الماضي حولتها إلى أداة في خدمة الاستبداد والرأسمال وضبط الساحة العمالية وفق ذلك. فضلا عن سطو أحزاب غير عمالية على قسم من الحركة النقابية بعد ذلك، وتبديد طاقتها النضالية في مناوشتها للملكية (كدش - ا.ع.ش.م)، دون أن ننسى حدو قسم من الرجعية الدينية نفس الطريق نهاية التسعينيات (ا.و.ش.م)، وما إلى ذلك من انشطارات كتنويعات في الخط النقابي لنفس النمط. وفي سياق هذه السيرورة، انتقلت قيادات الحركة النقابية إلى منطق التعاون الطبقي - الشراكة الاجتماعية أي التدبير المشترك مع الدولة والباطرونا للهجوم النيوليبرالي بشكل معلن وعملي منذ أواسط التسعينيات(اتفاق /تصريح فاتح غشت 1996) وهو متواصل إلى اليوم. منطق خادم لدولة الرأسمال بالبلد ومصالح الدائنين والرأسمال الأجنبي في إعادة هيكلة الاقتصاد والخدمات الاجتماعية وعلاقات الشغل (سواء مع الدولة أو في القطاع الخاص) لصالحهم.

* سلاح القمع المادي و المعنوي المتواصل من طرف الدولة و الباطرونا. تعنيف الاعتصامات والمسيرات العمالية والطرد من العمل والتوقيفات العقابية بالقطاعين العام والخاص، اجتثاث أجنة العمل النقابي بالقطاع الخاص وحتى ببعض القطاعات العامة(باستعمال ترسانة القوانين الجنائية كالفصل 288 وبنود من مدونة الشغل والنظام الأساسي للوظيفة العمومية 73 و 75 ...) واجتثاث تجارب اتحادات عمالية محلية(الاتحاد المحلي لكدش بورزازات)، بل وصل القمع المادي حد قتل نقابيين (عبد الله مونا صر عامل بحري بأكادير، إدريس الفريزي موزع ماء بالغرب، مصطفى لعرج الجماعات الترابية بأسفي، عبد الله الحجيلي متضامن بمعركة للمفروض عليهم-ن التعاقد...). ثم التشنيع الاعلامي بالنضالات العمالية بالإعلام العمومي وبعض صحافة المهام القذرة الخاصة. قمع لم تسلم منه حتى القيادات النقابية المبقرطة حال تنطعها لحظة ما وفي التاريخ أمثلة سواء مركزيا أو محليا (اعتقال المحجوب بن الصديق نهاية الستينات والاموي ولغليمي بداية التسعينات ...).

هذا دون إغفال شدة قمع البيروقراطية لكل مناضل أو جماعة عمالية معارضة أو منتفضة ديمقراطيا وكفاحيا، حصارا أو طردا من النقابة (حالة عمر بنجلون كمثال لا الحصر)، واجهاض المعارك ومنعها من التجذر وعيا وتنظيما ومطالبا (حالات كثيرة: البحارة والنقل الحضري والسككيين والمناجم والجماعات الترابية والفنادق والتعليم... الخ).

* غياب معارضة نقابية منظمة داخل النقابات ومخترقة لحدود «فخر الانتماء «المصطنع بينها. معارضة مبلورة ليسار نقابي آت ببديل لنهج خط البيروقراطية السائد الجاتم على قيادة الحركة النقابية. يسار نقابي منظم، مدافع عن علة وجود النقابة وهويتها الطبقية ومقاتل بنفس طويل لا يلين من أجل الديمقراطية في التنظيم وفي الفهم (الوعي الطبقي) وفي النضال، ذود حازم لا غنى عنه للانغراس والتمكين لمنطق الوحدة العمالية ومصالحها التضامنية المشتركة في اتجاه الوحدة الفعلية.

حصيلة ثلاثي التبقرط والقمع وغياب يسار نقابي هي التكلس الداخلي التنظيمي وهيمنة الفهم غير العمالي لمفاصل وأساليب الهجوم الليبرالي المتواصل على عقول الشغيلة (الفهم) والمكاسب (السير نحو القضاء على نزر عمومية الصحة والتعليم منذ مرسوم 30 مارس 98 وميثاق 99 وانحدار حر لعلاقات الشغل بالقطاع الخاص منذ مدونة 2003، الهجوم المتواصل على التقاعد والاضراب والحق النقابي والقوت اليومي بالغلاء وإنهاء دعم المقاصة وتفكيك الوظيفة العمومية وخدمتها...).

عودة إلى المقارنة بين الأمس واليوم على مستوى الممارسة اليومية وسأركز هنا على ما عايشته بزاكورة إلى حين مغادرتي إياها سنة 2002 وما هو سائد اليوم بجهة الرباط.

التحقت بالنضال النقابي سنة 1990 من خلال النقابة الوطنية للتعليم كدش بزاكورة، وضمن فريق شاب وانطلاقا من فرع التعليم اتجاه بقية القطاعات التي انتظمت بعد في اتحاد نقابي محلي، تم العمل على بناء تجربة ديمقراطية كفاحية طموحة للتأثير جهويا ووطنيا، بالاستفادة من تراث الحركة العمالية وتجاربها. وفعلا تم ذلك إلى حد كبير، وكان التلاقي والتلاقح مع عدة فروع تعليمية وعمالية في الجهة (أقصد بالجهة هنا الأقاليم الثلاث لورززات حاليا تنغير وورززات وزاكورة) بل وبعيدة أيضا آنذاك كأسفي وبيوكرى وتمارة - الصخيرات وأخرى عمالية كبحارة أكادير، وتنظيم حملات تضامن محلية تجاه نضالات عمالية كجبل عوام 1995/1994 ومنجم ايميضر...وغيرها. وعموما كان الجو العام في التسعينات نقابيا بالمغرب(خاصة بكدش) ذو تقاليد وحياة داخلية نشطة(طبعا مع تقدم أكبر في فروع واتحادات قليلة): جموع عامة، مجالس منتظمة، زيارات لأماكن العمل من طرف لجنة تواصل منبثقة عن المجالس، اجتماعات بمقرات العمل، إعلام عبر السبورات النقابية والنشرات، بناء ملفات مطلبية من أسفل مع استحضارها للمطالب الموحدة والانتقالية المتجاوزة البعد المحلي والقطاعي، عروض وندوات تكوينية حول قضايا التراث النقابي والعمالي العالمي والمحلي حول خطط الدولة وسياساتها ومهام الحركة النقابية، تنظيم الأرشيف والملفات بالمقر، مداومة و حياة أسبوعية نشطة بالمقر، انفتاح النقابة وانخراط في معارك المعطلين و مختلف أصناف المضطهدين وصغار المنتجين.

في جهة الرباط حاليا، ينذر أن تجد حد أدنى من حياة داخلية نشطة وحدود دنيا من اجتماعات تنظيمية مجرد طوابع بيد كاتب جهوي أو إقليمي (أما الحديث عن المحلي فلم يعد له أي دور) في خدمة زبائن وليس منخرطين في قضايا فردية تجاه الإدارة أو التعاضدية...وأكيد بأوجه سمسرة وغيرها مما لا يمكن تخيله (طبعا، لا نعمم أوجه القذارة النقابية، لكن جوهر العمل الفردي العقيم هو السائد). هذه السمات تهم كل بنيات النقابات الست وغيرها.

2 - ما هي بحكم احتكاكك بشغيلة قطاع التعليم التصور الرائج لديهم عن النقابة؟

عموما القاعدة الواسعة التعليمية اليوم مستبطنة لفهم متناقض للنقابة، فهم خاطئ ومفعم في نفس الوقت بأوهام. طبعا مظهره أنها، ترى في النقابات من جهة أدوات فاسدة والنقابيين انتهازيينوترى فيهاالعجز عن إتيان مكاسب وهو ما يبرر العزوف عن الانخراط النقابي وتناسل التنسيقيات الفئوية التي لا ترى إلا حدود أنف المطلب معزولا عن السياقات وشروط تدبير النضال ونجاحه،و من جهة أخرى ترى فيها دور المحامي أو الوسيط في القضايا الفردية (يتلقى أتعابا واجب الانخراط أو شيء آخر قد يكون قذرا بمقياس الحدود الدنيا للنزاهة النقابية) وهو ما يفسر صعود وهبوط عدد الانخراطات المحدود والمتراجع أصلا حسب السنوات لدى الفروع(لم تعد مصداقية التنظيم و القناعة جاذبة انخراط الشغيلة، بل حدق الزعيم النقابي في فك شفرات المشاكل الفردية الجزئية جدا- المختلقة اصلا-مع الادارة).

وعليه، خليط من عزوف واسع مع نزعة اتكالية لا قاعدة نشطة نضاليا ممن لا زال ينخرطون، بالتالي توفير مزيد من شروط التبقرط والسير بالحركة النقابية نحو الكارثة المحققة.

ومن أوجه انحطاط وعي الشغيلة إلى درك لا تعي مصلحة تملك أدوات نضالها النقابية، التماهي مع رأي الدولة من خلال رأي مجلسها الاقتصادي والاجتماعي حول مشروعها للتدخل في الشأن النقابي «اي قانون رقم 19.24 يتعلق والمنظمات النقابية» الذي يشخص عورات النقابات فيما يدعيه حول الحكامة والتسبيب وسؤال المتقاعدين بالقيادة وغياب الديمقراطية ومكانة النساء...، حيث راج بالحراك الأخير للشغيلة التعليم رأي واسع لضرورة اصدار قانون النقابات. إنه أحد أوجه نجاح القصف الليبرالي والاستبدادي للعقول للمطالبة بتنزيل الدولة لقيد سيحكم مستقبل أدوات نضالنا.

3 -في الحالة الراهنة، كيف هي نسبة الانتماء النقابي بين اجراء التعليم؟ رجالا ونساء؟ هل هناك اهتمام خاص بالمسائل النسائية؟

بالمجمل، وللأسباب المذكورة أعلاه وغيرها، نسبة الشغيلة المنقبين بالمغرب أصبحت أضعف، ففي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول النشطين المشتغلين الذي صدر في فبراير 2020 يهم سنة 2019 يشير إلى أن 3،95 %من المغاربة النشطين المشتغلين غير منخرطين في أية منظمة مهنية، أي فقط 4.7 % منتمين نقابيا. وحتى إن كانت هذه الارقام مضللة، لكون أن كل نشيط مشتغل ليس بالضرورة أجير، فإن المتداول رسميا أن نسبة الشغيلة المنقبين لا يتجاوز نسبة 6 بالمائة.

وعودة لسؤال التعليم، فمثلا في المؤتمر السابع لنوت /كدش سنة 1995 كان عدد المنخرطين بها يقارب 90 ألفا بينما في مؤتمرها الأخير سنة 2022 لم يتجاوز العدد 15 ألفا،

علما أنها لازالت أكبر نقابة تعليمية رغم سيل الانشقاقات واستبدال بعض قاعدتها للنقابة. هذا مع أن عدد الشغيلة صار أكثر. وفي السياق دائما، فعدد منخرطي النقابات الست في اقليم سيدي سليمان سنة 2023 لم يتجاوز 700 من أصل 3242 موظف أي بنسبة 21,59 بالمائة وأقول جازما بحكم المعرفة الدقيقة بالمجال أنه إذا استثنينا 5 بالمائة من هذه النسبة فالباقي مجرد زبناء بلا اقتناع يتحركون كالرمال حسب السنوات بين هذه النقابة أو تلك.

نسبة التنظيم النقابي وسط النساء تقريبا متساوية، أما بخصوص حضور المسائل النسائية في التنظيم والمطالب فهي ضعيفة جدا وشبه منعدمة، حضور ضعيف في الأجهزة وإن تم فلمجرد التأثيث

أشير هنا إلى الحضور النسائي القوي في الانخراط وبعض نضالات شغيلة الطبخ والنظافة والحراسة في إطار شركات التدبير المفوض والمناولة، لكن أيضا دون طرح الاتحادات المحلية لأي مطالب خاصة لهؤلاء النساء.

4 -هل تشتغل بنيات النقابة بشكل دوري منتظم: لجنة المؤسسة، الفرع، انعقاد جموع عامة؟

الحالة السائدة راهنا، حالة استبدالية الأجهزة بالكاتب العام الجهوي اتجاه الأكاديمية أو الإقليمي اتجاه المديرية، وعليه فاجتماعات الأجهزة نادرة والمكاتب المسيرة هي القائم الفعلي بوظيفتي التقرير والتنفيذ، أما شيء إسمه المجلس أو الجمع العام فلم يعد في قاموسها النقابي ولو عرفا. بل حتى اجتماعات المكاتب المسيرة المتمركزة حول الكاتب تعقد اجتماعاتها النادرة عن بعد.

مثلا لا حصرا، في فرع سيدي سليمان لنوت/ كدش منذ مارس 2018 إلى اليوم لم يعقد إلا مجلسان للفرع واحد في مارس 2021و اخر في مارس 2022 لتجديد المكتب. وعموما هي الحالة السائدة في معظم فروع النقابات التعليمية محليا.

طبعا على المستوى الوطني، هناك نماذج لفروع أسوء كالرباط مثلا، وهناك فروع لازالت مشرقة إلى هذا الحد أو ذاك في الجنوب الشرقي والشرق وفروع هنا وهناك، وغالبا يرتبط ذلك الإشراق بفعالية وفهم مناضلين بالأجهزة معارضين للبناء والممارسة البيروقراطيتين.

5 -كيف تم التحضير لأخر مؤتمر وطني عقدته النقابة؟ وهل تحرك النقاش؟

* مثلا بالنسبة لنوت/كدش كان أخر مؤتمر سنة 2022، تشكلت لجنة تحضيرية من أعضاء المجلس الوطني بما فيهم المكتب الوطني ، مراعية في تركيبها مكونات فيدرالية

التتمة ص 07

استنتاجات تجربة نقابية مديدة بقطاع التعليم

مقابلة مع الرفيق إبراهيم المحمدي

تتمة ص 06

اليسار والنهج ، النواة الأساسية لهذه اللجنة ثلاثة أعضاء من القوة السياسية المهيمنة على النقابة يجمعهم التشبع بما يعتبرونه «العقل الكونفدرالي» أي الفهم النقابي الليبرالي القائم على التوافق الطبقي والشراكة الممؤسسة مع الدولة والباطرونا ورطانة كلامية «منافحة» حول المدرسة العمومية...الخ. عدد محدود من اجتماعات هذه اللجنة، لم تفرج عن مشاريع إلا شهر قبل المؤتمر للجنة الموسعة. وقد حدد الفروع أسبوع للنقاش ورفع تقارير.

فروع قليلة جدا نظمت ندوات للشغيلة المنخرطة (تقديم قراءات والمناقشة)، وكثير من الفروع إما أجرت نقاشا في دورة واحدة لمجلس فرع أو لجنة مناقشة (غالبا قراءة مقاطع وتعليقات شفوية)، وبعضها لم تكلف نفسها حتى النقاش ولو في المكاتب مثال عن الرباط وسلا... المحطة التي تم الحشد لها هي انتخاب المؤتمرين بغير صفة وأعضاء المجلس الوطني باسم الفروع.

* تقريبا نفس الملاحظة بالنسبة لمؤتمر الجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديموقراطي الاخير ، حيث دمجت أغلب الفروع بين نقاش المشاريع وانتخاب المؤتمرين ، و بعضها قام بذلك في اجتماعات عن بعد بمبرر غياب المقرات، و حظيت النقطة الثانية ايضا بالاهتمام مقارنة بالأولى.

6 -هل ثمة متفرغون نقابيا في القطاع محليا، وكيف يشتغلون؟

بالمناسبة يعتبر التفرغ النقابي الممنوح من طرف الدولة البورجوازية والباطرونا أحد أوجه عوامل سيرورة انحطاط وتبقرط المنظمات النقابية، رغم أنه في أوجه كثيرة انتزع بفضل النضال لكن ليس بالضرورة من نوع التفرغ الممنوح. معلوم أن فرز متفرغين لوظائف القيادة في معمعان الصراع الطبقي أي في بعده النقابي اليومي وللبحث النظري العمالي بما يضمن فعالية التنظيم والفهم والنضال يظل ضروريا بحكم ما يقتضيه من تحرر يومي من أعباء ومشاق والتزام بالعمل. غير أن غياب الرقابة الدائم واليقظ من القاعدة على القيادة والمتفرغين وإلزامية كشوف الحساب الدائمة، تجعل إنزلاقه إلى امتياز وتركيز لسلطة القيادة ومحافظتها بل واندماجها لاستراتيجية الدولة والباطرونا قائمة. يرجى هنا لكل مهتم الرجوع الى كتابات خلاصات مناضلين عماليين كهنري فيبير (البيروقراطية في المنظمات العمالية) واندري هنري (العمل النقابي الكفاحي و الحزب الثوري) وأرنست ماندل (الهجمات على الحريات النقابية) و اخرون و هي منشورة في كتيب «نصوص حول البيروقراطية» - دار الطليعة بيروت ط1 فبراير 1981 و كتيب «مسائل النضال النقابي «ضمن منشورات المناضل-ة ماي2016 .

- محليا كنموذج سيدي سليمان، هناك حاليا 5 متفرغين كلهم من قطاع التعليم، 3 ب ج.و.ت/إ.م.ش ضمنهم امرأة متفرغة لأمورها الخاصة وواحد بفدش وواحد بكدش. كلهم أوثق صلة بالقيادات النقابية بقطاع التعليم متفرغين للقضايا الفردية مع الإدارة وملفات التعاضدية أو ما شابه، وواحد منهم طبعا بحكم عضويته في مكتب وطني متابع منشغل بجلسات الحوار الاجتماعي القطاعي ولجانه التقنية. لكن إثنان منهم لهم دور في قيادة الاتحاد المحلي لإ.م.ش في صلة مع الباطرونا خاصة الزراعية وبالمنطقة الحرة وما «يستتبع ذلك من مغانم وفق ما يرشح». أما على مستوى الإسهام النظري أو ما يتعلق برفع الوعي العمالي الطبقي أو تطوير الممارسة النضالية فلا صلة لهم بها إلا « الخير والاحسان ».

7 -كيف يتم التحضير للنضالات: اشكال التعبئة، اجتماعات ...؟

في اغلب الفروع والأقاليم والجهات بالتعليم لم تعد هناك نضالات خارج المتحكم به وطنيا، لأنه لم يعد هناك شيء اسمه الملف المطلبي المحلي. تبقى الاستثناءات بالشرق والجنوب الشرقي بالنسبة لكدش والفنو على الخصوص. وإن كانت هناك بعض النضالات فلم تعد مرفوقة بالتقاليد التي انتهت مع نهاية التسعينات، الجموع العامة وتنشيط السبورات... كما سبق ذكره، بل كل أمور التعبئة وايصال المعلومة تتم بمواقع التواصل الاجتماعي الواتساب الداخلي والفايسبوك.

8 -كيف تنظر إلى التعاون مع النقابات الأخرى؟

قطعا ليس هناك أي تعاون من فوق من زاوية المصلحة الطبقية، بل يبدو أن الدولة هي من توحي أحيانا بالتنسيقات مثلا التنسيق الخماسي فالرباعي عمليا في التعليم كان لأجل تيسير خطة تمرير النظام الأساسي دون ردات فعل، علما أنه سبق أن تفجرت تلك التنسيقيات الفوقية في عهد أمزازي وتتشظى في كل انتخابات مهنية. على مستوى الأقاليم غالبا ما تحكمها أيضا إن تمت بشكل نادر مصالح ضيقة لا علاقة لها بالحرص الطبقي على مصلحة الشغيلة وقناعة بتضامنها الطبقي. المطلوب طبعا هو تعاون يتجاوز فكرة «فخر الانتماء «لهذه النقابة أو تلك الى قناعة الانتماء الى الطبقة العاملة، وهذا يقتضي فهما عماليا مخلصا وخطا ديموقراطيا كفاحيا مناهضا للتبقرط العمالي وخط الشراكة والتعاون الطبقي. وهذه مهمة يسار نقابي عمالي عسى تساهم تراكم التجارب بنجاحاتها وانكساراتها في تلمس طلائع النضال من تحت للطريق.

9 -كيف هي حالة التكوين والاعلام النقابيين؟

قبل أيام من فاتح ماي للسنة الماضية 2023 افتتحت قيادة امش متحفا بالمدينة القديمة بالدار البيضاء حول الذاكرة النقابية بالمغرب، ومن بين مواد المتحف جريدة الطليعة التي لم تعد تصدر منذ زمان. إن الاعلام النقابي في المتحف وهي صورة معبرة. مثال ثان، نوت/كدش لم تعد تصدر نشرة التواصل النقابي، سنة 2020 أصدرت كتيب «الأوضاع السوسيو مهنية لنساء التعليم ورجاله، ومستقبل المهنة في المغرب» بدعم من مركز التضامن الأمريكي 104 صفحة وهي دراسة لسبعة أعضاء جلهم بالمكتب الوطني السابق. دون ذلك لا إعلام أو منشورات والسبورات النقابية بدورها لا تشتغل في أغلب الفروع إلا وقت الانتخابات. كما لم يعد هناك تكوين فعلي بكل النقابات، التكوينات تتكلف بها المركزيات، وهي تكوينات غالبا ممولة من مراكز ليبرالية خارجية كمركز التضامن الأمريكي والاتحاد الاوروبي ومراكز ألمانية أو من طرف الدولة والبنك العالمي حول مسائل العنف ضد المرأة والعمل اللائق والحقوق الشغلية. بل الأخطر هو خضوع قيادات نقابية للتكوينات في أمور محاور الهجوم البرجوازي (مثال التقاعد، الأنظمة في الوظيفة العمومية...) .

10 -سؤال أخير؛ ما الذي يمثله الحراك الأخير بنظرك في مسار العمل النقابي بقطاع التعليم ؟ وما هي تأثيراته ايجابا وسلبا على التنظيمات النقابية القائمة؟ وما المطلوب لاستمرار إيجابياته لبناء نقابي كفاحي وديمقراطي؟

كان حراك التعليم هذا الموسم الدراسي من بداية اكتوبر 2023 إلى نهاية دجنبر هبة نضالية نوعية بالقطاع منذ عقود (فاق اضرابات 1978/1979 التي رافقت زخم تأسيس كدش)، حراكا جماهيريا مكافحا من أسفل (رغم اقتصاره على المدرسين) ممتدا زمنيا و مرفوق باضرابات و التظاهر بالشارع وجموع عامة مواكبة بأماكن العمل وانتخاب الممثلين في تنسيقات التأهيلي و الموحدة المخترقة لكل الأسلاك ومشاركة واسعة للنساء.

وهو على أية حال جواب على خليط متراكم غضب على الهجوم الليبرالي المتواصل (تعمق مشاكل فئوية لدى المرسمين، التعاقد كتهشيش لعلاقة الشغل ونسف مكاسب التوظيف العمومي، مسلسل نسف مكاسب التقاعد، انحدار الأجور والمستوى المعيشي بفعل التضخم والغلاء واختلالات قسمة فائض القيمة المنتجة لصالح الرأسمال، تدني شروط العمل بتكثيف الاستغلال واكتظاظ الأقسام ...) وانقشاع حقيقة اوهام المراهنة على حوار سنتين بين النقابات والوزارة، شراكة اللجنة التقنية، والتي انتجت نظاما تراجعيا «للمآسي» كما سماه الحراك.

كانت من ايجابيات الحراك:

* نبذ الاتكالية واقتحام ميدان النضال من طرف «مجموع «قاعدة الشغيلة، و تجاوز الاضرابات النقابية المقررة من فوق والمتحكم بها تعبئة نضالات و أفقا، ونوع من التوحيد الطبقي المتجاوز لعقيدة «فخر الانتماء لهذا التنظيم النقابي أو ذاك «المشتتة للقوى والعزيزة على قلب القيادات النقابية. ونوع من تجاوز فئوية المطالب التي عمرت منذ 2004 في سياق الاحتجاج على محدودية النظام الأساسي ل 2003 وبروز ثغرات في ترقي فئات. وفك لعزلة نضال المفروض عليهم/ن التعاقد منذ سنة2018 .

* إعادة اكتشاف تقاليد الديمقراطية النقابية، الجموع العامة بأماكن العمل و المشاركة الجماعية في صياغة القرارات من القاعدة و انتداب المنسقين في هذه الجموع او عزلهم ثم التوظيف الواسع و المثمر لمواقع التواصل الاجتماعي الحديثة.

* المشاركة الواسعة للنساء في الحراك جموعا ونضالات.

لكن بالمقابل، كشف الحراك أيضا عن أوجه قصور حدت من انتزاع مكاسب بحجمه ومراكمة وديمومة أشكال تنظيم مناسبة لاستمرار زخمه لتحصين ما انتزع في ذروته ومواجهة القادم من هجمات الدولة، ونذكر هنا:

* ضعف الفهم النظري والتسيس العمالي الكفيل بسبر مخططات الدولة القطاعية أو التقائها مع مخططات أخرى من قبيل إعادة النظر في الخدمات العمومية و علاقات الشغل بها و علاقتها بنظام المديونية واختيارات الدولة في الخصخصة والدعم المطلق للتراكم الرأسمالي لصالح القطاع الخاص، وهو ما يفسر نهم الأغلبية لما يقدمه من أفكار طينة مضلله من أساتذة جامعيين وإعلاميين أثناء الحراك. أمر كاشف طبعا لإحدى أوجه الهزال والضعف النقابي من حيث الانتاج الأدبي المواكب.

* استمرار تأثير الأعراض المرضية للنزوع الفئوي و التشتت النقابي وانتهاء بدوس ديمقراطية الجموع العامة المعاد اكتشافها، حيث ظل قصور في التنسيق بين مكونات الحراك الثلاثة و ثقافة فخر الانتماء ضدا على منطوق و دعوات جموع القاعدة بالمؤسسات، و منذ اواسط دجنبر حلت قيادات التنسيقيات محل القاعدة في التقرير . فضلا عن غياب عمل تجاه باقي فئات القطاع وبالأحرى تجاه باقي موظفي قطاعات الدولة الأخرى التي تستهدفها نفس المخططات.

* عداء شديد واسع للنقابة، مبطن و علني في كثير من الأوجه، كشف عن انحطاط الوعي و الخلط بين النقابة كمكسب عمالي قبل قرنين و الخط النقابي المهيمن حاليا على تنظيماتها و شكل تدبيره للحياة النقابية. وللأسف كان ذلك أحد عوامل عدم تبلور طلائع نقابية منظمة معارضة بفهم صحيح في الحد الأدنى الضروري لإعادة بناء الحركة النقابية على أسس الوحدة والديمقراطية والكفاح، وحتى بالاتجاه لإحداث «نقابة جديدة».

* قصور مشاركة النساء، خاصة في البنيات القيادية لأدوات الحراك. وغياب أي حضور لمطالبهن الخاصة بما يعكس دورهم الواسع والأساسي في جماهيرية الحراك وكفاحيته .

لكن، لا ينكر أثر الحراك إلا غافل أو مغرض، تأثير في النهوض النقابي بقطاعات الصحة والجماعات الترابية والعدل...، اهتمام وتتبع غير مسبوق للحوار المركزي وخاصة موضوعات التقاعد وقانون الإضراب والأجور والمواقف النقابية خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، استمرار مزاج النضال إلى حد مشجع كما برز في اضراب 22 ابريل 2024 التضامني مع الموقوفين/ات (التضامني، وهو شيء مهم) وما رافقه من تظاهر حوالي 2000 أو ما يزيد من الشغيلة بعد اعتقاد اليائسين أو المخادعين موت الحراك.

وعموما، سيكون ايضا من الصعب توقع تطورات تأثير الحراك على الوضع النقابي بقطاع التعليم خاصة انه لم يستطع تجاوز أعطاب المعضلة النقابية بما يليق، لم ينتزع أهم مطالبه حول التوظيف، لم بنته بشكل منظم وواع، لم يتجاوز بعض أعطاب الديمقراطية والفئوية ووحدة المطالب ولم يبدع مطالب أكثر عمقا وانتقالية بحجم عمق وأوجه هجوم الدولة المعمم، لم يبلور طلائع بفهم صحيح الجواب على المعضلة النقابية سواء مساهمة في جهود تصويب بوصلة ما هو قائم من أدوات أو إبداع شيء جديد متجه نحو الأفضل.

مع شكر وامتنان نضالي لجريدة المناضل-ة التي تفتح فرص للمناضلين النقابيين للتعبير عن رأيهم من زاوية المصلحة العمالية. تحياتي.

غايات الدولة في تعديل مدونة الأسرة بالمغرب

سياق تعديل مدونة الأسرة

بقلم : ف.أ

بعد مضي حوالي 20 سنة على إصدار مدونة الأسرة، وجه الملك رسالة إلى رئيس حكومة الواجهة، تتعلق بإعادة النظر في تلك المدونة داخل أجل ستة أشهر قبل إعداد مشروع قانون وعرضه على مسطرة المصادقة.

وحسب الرسالة، الحكومة مخولة، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، لاتخاذ المبادرة التشريعية، في هذا الشأن. كما أمر الملك أن يسند قيادة عملية التعديل، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة.

جرى اشراك الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع في هذه العملية، بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح على هيئات وفعاليات المجتمع المدني وباقي المتدخلين في ميدان قانون الأسرة. تجري بلورة نتائج هذه اللقاءات، في شكل مقترحات تعديلات، تُرفع إلى الملك، وذلك قبل إعداد الصيغة النهائية التي ستُعرَض على البرلمان للمصادقة.

تشكل هذه الصيغة إحدى آليات الملكية المعتادة للتحكم في التحولات السياسية والقانونية من أعلى والحرص على إضفاء الطابع "التشاركي" عليها. هكذا تمكنت الملكية من تدجين واحتواء الحركة النسوية (وقسم من الحركة الحقوقية والأمازيغية). وهي آلية قديمة قوامها التنازل الجزئي من أعلى لتفادي تغيير إجمالي من أسفل. وهي في نفس الوقت آلية لتكريس الانطباع بأن الملفات الكبرى للبلد تُدبَّر عبر المؤسسات.

تعديل مدونة الاسرة: إصلاح نابع من عمق السياسات النيوليبرالية

يعد المغرب من بين 40 اقتصادا أجرى إصلاحات قانونية في اتجاه تطوير مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي عبر العالم، وذلك حسب دراسة للبنك الدولي. دراسة تثبت بالملموس أهداف الدولة الحقيقية من هذه التعديلات، حيث ذكر رئيس مجموعة البنك الدولي بأن «الحقوق القانونية للمرأة هي الشيء الصحيح الذي يجب فعله، وجيدة من المنظور الاقتصادي. فعندما تتمكن المرأة من التنقل بحرية أكثر، ومن العمل خارج المنزل، ومن التصرف بالممتلكات، فإن ذلك يعني زيادة فرصتها في المشاركة في القوى العاملة، والذي من شأنه أن يعزز اقتصاد البلاد».

الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية هو عنوان لجملة من الإصلاحات التي يحدثها المغرب في عدة مجالات وقطاعات من بينها تعديل مدونة الاسرة، وذلك بهدف أن تساير هذه الأخيرة كل التغييرات الحاصلة اقتصاديا وفي منظومة الأحكام القانونية والاجتماعية والسياسية، والتي تعد بدورها نتاجا للملاءمة التي يفرضها السياق الدولي.

إن ما يتغافل عنه البنك الدولي وادعاءات الدولة هو أن خروج المرأة للعمل يجري في سياق فُكّكت فيه تشريعات الشغل القار بالمغرب، وأن حرية التنقل تعني حرية أرباب العمل في تغيير اليد العاملة بمرونة قصوى، بفضل قانون شُغل يجري تكييفه هو الآخر ويتضمن عقودا محددة المدة وإمكانيات هائلة للتسريح بمبررات اقتصادية وتقنية وهيكلية. كما أن التصرف بالممتلكات يعني فقط الطبقات القادرة على استثمار ملكيتها. أما القسم الأوسع من النساء العاملات (وأيضا العمال) فلا ملكية لهن سوى قوة عملهن (البدنية والذهنية) يؤجرنها مقابل ما يسد الرمق. أما قسم آخر من النساء الكادحات فإن "الخروج من المنزل للعمل والتصرف بالممتلكات" يربطه البنك الدولي وسياسة الدولة بما تسميه "التمكين الاقتصادي" عبر مشاريع صغيرة "مدرة للدخل" تُقحِم النساء في دوامة القروض الصغرى التي تنتهي بالمآسي وبيع "الممتلكات" للاستمرار في سداد تلك القروض. في حين يشجع البنك الدولي تسليع أنشطة الإنتاج الصغير التي شكلت دائما مورد رزق النساء القرويات، محولة هؤلاء الأخيرات إلى أجيرات لدى تعاونيات تستأثر بالقسم الأكبر من القيمة المنتَجة.

لن تطال تعديلات المدونة جوهر النظام الطبقي والاستبدادي والبطريركي، وهذا أمر أكيد، خاصة ذا ما استحضرنا بالموازاة مضي الدولة في تنفيذ خطط تكرس تخلف أوضاع النساء من قبيل "النموذج التنموي الجديد"، ومن جهة أخرى، يتبين بجلاء محدودية التعديلات المرتقبة من خلال المذكرات التي رفعتها كل الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والتي لم تقطع بعد مع النظرة الرجعية للنساء والخلفية الذكورية التي ستصاغ بها.

نوع وطبيعة المقترحات التي قُدمت إلى لجنة تعديل مدونة الأسرة

باشرت اللجنة عملها فور تشكيلها من قِبل الملك، فقامت بعقد جلسات استماع، حيث جرى اللقاء بمجموعة من الهيئات الرسمية ومختلف الفعاليات المدنية والجمعوية والحقوقية التي عرضت تصوراتها ومنظورها بخصوص مراجعة مقتضيات مدونة الأسرة.

قدمت عدة هيئات رسمية مقترحاتها لتعديل مدونة الاسرة، كالقطاعات الوزارية المعنية (وزارة الداخلية، وزارة الخارجية والتعاون والمغاربة بالخارج، وزارة الاسرة والتضامن–العدل...)، ومؤسسات رسمية موازية كالمجلس الوطنية لحقوق الانسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للتعليم، المندوبية السامية للتخطيط، حقوق الطفل، المجلس العلمي الأعلى... الخ.

رغم كون جميع هده الهيئات مؤسسات الدولة كل في إطار اختصاصه فهناك بعض التباين الذي لا يناقض دفاعها عن منظور النظام القائم على حكم طبقي استبدادي بطريركي يُسوغ شرعيته بالولاية الشرعية السماوية والخيارات الليبرالية الاقتصادية المكرسة بتبعية للدوائر الامبريالية.

ركزت المقترحات الوزارية على المشاكل العملية التي أبانت عنها التجربة العملية خلال سنوات من تطبيق المدونة في أبعادها الاقتصادية والقانونية والعوائق اللوجستية، فيما ركزت المؤسسات الرسمية الموازية على الجوانب التي تدخل في دائرة اختصاصها. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يبتغي أن تحرِّر المدونة النساء من القيود المعيقة لمساهمتهن في الدورة الاقتصادية المعترف بها والتخلص من القوانين الكابحة للملكية الخاصة، وتوسعها وتوفير يد عاملة مؤهلة ورخيصة. أما المجلس الوطني لحقوق الإنسان فتركيزه منصب على ملائمة المدونة مع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب والخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميز ضد النساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة، فيما المجلس العلمي الأعلى يلعب دور الدفاع عن شرعية النظام الدينية مع استعداده طبعا لتقديم المسوغات المبررة لتغيرات لا مهرب منها، وهو احتياط لردع كل اندفاع نضالي نسوي جذري مستقبلا. هكذا تتكامل أدوار هذه المؤسسات في مهمة الدفاع على أسس المجتمع الرأسمالي وحاميه السياسي: الاستبداد.

هناك تكامل جوهري فيما يظهر كتناقض من مقترحات المؤسسات الرسمية، بين من يقترح حلول عملية لمشاكل ملموسة في تطبيق مدونة الأسرة، وبين الداعي لإصلاح ليبرالي لملائمة بنود المدونة مع المواثيق الدولية وبين المدافع المستميت عن الميز ضد النساء المكرس في القانون، كل ذلك يصب في تكتيك مجرب يقضي برفع الأمر لحسم الملك.

إن ما يفسر جهود الدولة المغربية الحثيثة من أجل تعديل مدونة الاسرة في انسجام مع التوصيات التي سطرها البنك الدولي "مساواة الجندر يساوي فعالية اقتصادية وربح رأسمالي" من خلال تصويب ترسانته القانونية والإعلامية، هو محاولته تحسين الترتيب الذي يجد فيه نفسه عقب كل تقرير تصدره المؤسسات الدولية والتي تضعه في ذيل التصنيف. يريد النظام الظهور في طليعة بلدان المنطقة المكرسة لتعديلات قانونية تتطابق مع التزاماته بالقضاء على الميز الممارس ضد النساء. لكن طبيعته الطبقية والاستبدادية والبطريركية تتناقض جوهرا مع ذلك فيلجأ إلى انتقائية ترتكز على تعديلات جزئية لا تغير من واقع اضطهاد النساء وتسويق الأمر كفتح عظيم.

سلمت

اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة لرئيس الحكومة يوم30 مارس2024 تقريرا عن مقترحات تعديلاتها في انتظار موافقة الملك عليها لتحال على مسطرة التصديق التشريعي.

رافق بدء اللجنة المكلفة مهمتها سجال طفا أساسا على منصات التواصل الاجتماعي بين المدافعين على الابقاء على بنود مكرسة للميز القانوني إزاء النساء باسم الأحكام القطعية التي لا يمكن انتهاكها، وطرف ثان يأمل نيل مكاسب قانونية تحسن أوضاع جماهير النساء.

إن الخلاف حول قانون الأسرة يعكس صراعا بين تعبيرات سياسية قائمة على مصالح طبقية، ويكشف طبيعة المنظورات في تناولها للاضطهاد الجندري.

يعتبر النضال من أجل التحرر الشامل والعميق من جميع أشكال الاضطهاد والاستغلال هدف المناضلين-المناضلات الاشتراكيين-الاشتراكيات. وفي الوقت نفسه لا يغفلون أبدا دعم النضال لأجل فرض مكتسبات تحسن أوضاع المضطهدين-المضطهدات اعتمادا على أدواتهم-ن التنظيمية المستقلة في إطار الوعي بالتحرر من أصل الشرور الذي هو نظام رأسمالي أبوي يرشح من كل مسامه الاستغلال والأزمات والعنصرية والحروب وتدمير البيئة.

تقدم جريدة المناضل-ة سلسلة مقالات تحليلية لتسليط الضوء على منظورها لقانون الأسرة، عبر عرض مواقف أهم التنظيمات السياسية والتيارات الأيديولوجية، وتعرض أخيرا مقترحاتها لمحاور رئيسية لقانون أسرة بديل يجب النضال لأجله وما الشروط النضالية والتنظيمية الواجب توفرها لفرضه.

المناضل-ة

التنظيمات الليبراليةً على ضوء موقفها من تعديل مدونة الأسرة

بقلم قدس

عاد نقاش تعديل مدونة الأسرة ليحتل واجهة عمل مكونات الطيف الليبرالي، بعد خطاب 30 يوليوز 2022 الداعي لمراجعة مدونة الأسرة، وأسست الجمعيات النسائية تنسيقيات لتقديم مذكراتها والترافع بشأنها بنشاط أكبر. وسبق لبعض مكونات الحركة النسائية أن طالبت بإدخال تعديلات على مدونة الأسرة لملاءمة مقتضياتها مع دستور 2011[1]، وتأتي العودة الحالية مرفقة بمطلب التغيير الشامل والعميق لقانون أسرة سبق وأن اعتبرته هذه التنظيمات حين صدوره "ثورة هادئة". أثنت كل تنويعات الصف الليبرالي (جمعيات وأحزاب سياسية) أيما ثناء على قرار الملكية فتح نقاش تعديل مدونة الأسرة، وترى في الأمر فرصة نيل مكتسبات من فوق بدل فرضها، نظرا لافتقادها العمق الشعبي وانعزالها أكثر عن جماهير النساء بعد مشاركة كبرى أحزابها في حكومة التناوب على الواجهة، ما بدد رصيدها الشعبي بتحملها تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية المقرونة بلجم النضالات والتنظيمات الجماهيرية وضمنها النسائية.

شكلت حملة المليون توقيع بداية التسعينات لحظة تعبئة أوسع في تاريخ تنظيمات الحركة النسائية الليبرالية مقارنة بوضعها الحالي، لكنها سرعان ما تخلت حتى عن تلك التعبئة للدفاع عن سقف مطالبها وظلت تركز على نهجها الاستجدائي، وواصلت مكونات هذه الحركة التماس مطالبها من أعلى سلطة سياسية في البلاد مع مبادرات لا تندرج ضمن بناء حركة نضال نسائية، بل حملات محددة أغلبها مذكرات وعرائض مطلبية. وتعمق مسار اندماجها التام في إطار تدبير الملكية للمسألة النسائية بعد صدور مدونة الأسرة سنة 2004، وتبنت برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية تجاه النساء المملاة من قبل مراكز القرار الامبريالي: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. وغرق أغلبها في برامج مساعدة النساء ضحايا الإقصاء الاجتماعي والعنف الذكوري. وركزت في تنفيذ برامجها على بناء الشراكات مع مصادر التمويل على حساب بناء مبادرات نضال نسائية. إنه ترجمة للتحول العام لليبرالية المعارضة التي قطعت مع طموحها التاريخي أن تكون شريكا في الحكم، والمسلمة بهزيمتها والفاقدة لاستقلالها والمعلنة أن أساس برنامجها الحزبي هو التنفيذ الفعال لاستراتيجية الدولة، وقبلت أن تكون عجلة احتياط للدولة.

القوى الليبرالية والنضال لأجل الديمقراطية

تكشف الليبرالية المعارضة حدود مزاعمها الديمقراطية ونقص نزعتها الإصلاحية وازدواجية منظورها السياسي إزاء قوتين محافظتين مناهضتين للديمقراطية الشاملة، إحداهما تملك سلطة سياسية مطلقة وتعبر عن مصالح كبار المالكين والثانية معارضة دينية رجعية، تعبر بدورها عن مصالح قسم من المالكين، وشرسة في معاداة تحرر النساء.

يتصدر التقيد بثوابت النظام السياسي الحاكم والتذكير بالنطاق الذي ستجري ضمنه التعديلات مذكرات مكونات الحركة النسائية الليبرالية، وكذا الأحزاب السياسية، سواء التي نشأت وتناسلت في حضن النظام أو تلك التي شكلت فيما مضى المعارضة التاريخية. وتكتفي القوى الليبرالية بتوجيه النقد لحركات الرجعية الدينية لتشبث الأخيرة بإخضاع أي إصلاح لمقتضيات مدونة الأسرة لأحكام الشريعة وعدم تجاوز التعديلات نطاقَ الفقه المالكي وتفسيرات فقهاء الدين. غير أن انتقاد الصف الليبرالي لحركات الرجعية الدينية رغم صحته يظل مجرد صراع مع طرف في حلبة يؤول فيها الحسم لسلطة الملكية عن طريق إمارة المؤمنين أعتى آلية لإدامة حكم الفرد. ولا تجرؤ التنظيمات النسائية الليبرالية في المقابل على معارضة المنطلقات التي تضفي طابع القدسية على مدونة الأسرة، هكذا تطالب الحركة النسائية من جهة بتحرير قانون الأسرة من قبضة الموروث الفقهي بإلغاء المادة 400 واعتماد صيغ قانونية لا تحتمل التأويل، بينما تصطف في نفس الآن إلى جانب السلطة السياسية التي تديم التقيد بذلك الموروث مُشِيدة بقيادتها لورش إصلاح مدونة الأسرة.

يصب حديث الحركة النسائية الليبرالية عن ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة بما يجعلها تواكب "روح العصر والحداثة" في خطة الملكية، التي تقدم نفسها حليفا لحقوق النساء وحاميا لها بوجه قوى أشد عداء لحقوق النساء في بيئة مشبعة بثقافة مناهضة لتحرر النساء. هذا ما يجعل الحركة النسائية الليبرالية في مواجهتها لحركات رجعية دينية ترى في الملكية القوة السياسية القادرة على ردع خطر خصم سياسي أكثر انغراسا.

لا تثق الليبرالية المعارضة في قوة جماهير النساء وقدرتها على فرض مطالبها فحسب، بل تتوجس من صعود ضخم للنضالات النسائية سيأخذ بعدا ديمقراطيا جذريا يتجاوز بسرعة الحدود الضيقة للإصلاحات القانونية الجزئية إلى وضع مجمل النظام موضع تساؤل. إن الليبرالية ناقصة النزعة الديمقراطية تراهن على ما يتفضل به الحاكمون من تنازلات جزئية لا تغير شيئا من واقع اضطهاد ملايين النساء الكادحات.

مذكرات الصف الليبرالي لتغيير مدونة الأسرة

عملت تنظيمات الاتجاه الليبرالي بعد الإعلان الرسمي عن انطلاق عمل اللجنة المكلفة بمراجعة وتعديل المدونة على إعداد مذكراتها المطلبية. وتناولت معظم تلك المذكرات مقتضيات المدونة المتعلقة أساسا بالزواج والطلاق وكل الآثار المترتبة عنهما ثم النيابة الشرعية عن الأبناء والحضانة، كما تطرقت أيضا لمسألة النسب ومنظومة الإرث. وترى مكونات هذا الصف أن هذه القضايا هي أركان المدونة التي يجب أن تكون موضوع تغيير شامل وجذري كونها خاضعة لأحكام موروث ثقافي يقوم على الميز تجاه النساء.

ركزت التنسيقية النسائية للتغيير الشامل والعميق للمدونة والتي تضم عددا من الجمعيات النسائية[2] في مقترح تعديلاتها على تجريم زواج القاصرات وتحديد سن الزواج القانوني في 18 سنة، كما طالبت بمنع التعدد بصفة نهائية ومطلقة، ودعت إلى ضرورة التنصيص على المساواة بين الأب والأم في الولاية القانونية على الأبناء عند قيام العلاقة الزوجية وفي حالة الطلاق تمنح الولاية القانونية للحاضن أو الحاضنة. وفيما يتعلق بتدبير الممتلكات المكتسبة في فترة الزواج تطالب التنسيقية أن يكون العقد الذي يحدد طريقة اقتسامها ضمن وثائق ملف الزواج وأن يشار إليه وجوبا. وتضيف أن تعديل هذا القانون يجب أن يضع حدا للميز الذي يعتري مسطرة الطلاق والتطليق ويجب أن يكون بيد القضاء ومن حق الزوجين دون تمييز مع ضمان حقوق الأطفال والاحتفاظ بمسكن الأسرة. وتناولت مطالبها كذلك تغيير المواد المتعلقة بالنسَب باعتماد الخبرة الجينية في إثبات نسب الأطفال خارج مؤسسة الزواج، علاوة على اعتبارها منظومة المواريث من بين أسباب الفقر والهشاشة في صفوف النساء، لذا يجب مراجعة أحكام الإرث وجعله قائما على المساواة والعدل بإلغاء التعصيب في حالة وجود البنات وزوجة بدون فروع. توحد هذه المطالب مجمل التنظيمات الليبرالية أكانت جمعيات أو أحزاب أو تنسيقيات، وهناك من يضيف جوانب وتفاصيل أخرى خاصة التي تهم الجانب الإجرائي لنفس المطالب، ويرد مثلا في مذكرة حزب التقدم والاشتراكية[3] مطلب توحيد مساطر الطلاق والاكتفاء بالطلاق الاتفاقي والشقاق مع اعتماد صيغة طلاق الشقاق بدل التطليق للشقاق.

يعيد الاتجاه الليبرالي نفخ الروح في يافطة مطالب سبق له أن رفع مجملها وانحصر عمله طيلة عقدين من صدور المدونة في عمل ترافعي يتوجه أساسا إلى مؤسسات الدولة عوض العمل لبناء حركة نسائية جماهيرية ومناضلة. فقد زاد رهان الحركة النسائية الليبرالية على النظام السياسي بعد دستور 2011 الذي نص في الفصل 19 على مبدأ المساواة وإحداث هيئات لتفعيله، وجلي أن هذه الحركة ترى أن تحقيق المساواة يأتي عبر مأسستها تماشيا مع أوهامها الدستورية، واستنكافها عن توفير الشروط الكفيلة بانتزاعها.

قصور المنظور الليبرالي للمساواة القانونية

تبحث قوى الصف الليبرالي من خلال مطالبها بخصوص تعديل مدونة الأسرة عن إضفاء طابع المساواة على علاقات أسرية من خلال تقنينها، ولا تمس تلك التعديلات الجذر الاقتصادي والاجتماعي للامساواة إزاء النساء، فرغم أهمية التنصيص القانوني على المساواة لن تستطيع جماهير النساء اللواتي لا يتوفرن على أي نوع من الدخل يحقق استقلالهن المادي في أسرهن أن يغيرن مكانتهن الدونية، وستبقى تلك المساواة بالنسبة لهن مجرد حبر على ورق، خاصة وأن نسبة التشغيل جد متدنية في صفوف النساء بالمغرب وتعادل 21.3%، في حين تصل نسبة غير النشيطات مستويات مرتفعة (73.1%)[4]. وستظل النساء حتى لو تغيرت لغة مدونة الأسرة وأحكامها الذكورية المشيئة والمسيئة للنساء في وضع تبعية خاضعات لسلطة من يتحمل عبء الأسرة المادي، وهذا ما يتلاءم معه هذا التشريع حينما تنص مواده على أن نفقة الزوجة تقع على زوجها، وستبقى النساء رهائن من يعيلهن طالما لم يتحقق استقلالهن المادي. ليس الموروث الثقافي الفقهي الذكوري وحده من يديم اضطهاد النساء ويبخس أدوارهن بسجنهن في إعادة إنتاج الأفراد وتلبية حاجياتهم، بل يعمل المجتمع الرأسمالي على تأبيد تلك المكانة المسنودة اجتماعيا للنساء وهي ما يضمن استمرار دورانه.

وهناك من الجمعيات النسائية من تطالب بإدراج ضمان استقلالية النساء الاقتصادية كيفما كانت مكانتهن في الأسرة[5] في التعديلات القادمة، ورغم أهمية هذا المطلب لكن الحركة النسائية الليبرالية لا تُرفق ذلك مع التصدي لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة في المقام الأول عن تفاقم لا مساواة متعددة الأبعاد في صفوف النساء، وهذا ما يبين اختزال المنظور الليبرالي للمساواة بين الجنسين في جانبها التشريعي فقط. وبشأن رؤية هذه التنظيمات للعمل المنزلي ورعاية الأطفال الذي تقوم به النساء تطالب بعض منها بإعطائه طابعا اقتصاديا واعتباره عملا منتجا وأن من شأنه المساهمة في التركة، وطالب بعضها الآخر باحتسابه في قسمة الممتلكات المشتركة في فترة الزواج بالنسبة للنساء اللواتي لا يعملن خارج المنزل، ويربط هذا المنظور مساهمة العمل الرعائي الذي تقوم به النساء بما تحوزه الأسر من ممتلكات فقط، ووفقا لذلك تطالب باستحضاره في التشريع الأسري. وهل الأسرة باعتبارها مؤسسة تعيد إنتاج التقسيم الجنسي والاجتماعي للأدوار هي وحدها من يدين بهذا الدور للنساء؟ إن ما ينبغي المطالبة به هو تحميل كلفة العمل الرعائي المجاني الذي تقوم به النساء للمجتمع الرأسمالي الذي يرفض الاعتراف به كعمل اجتماعي ومنتج.

من أجل قانون أسرة ديمقراطي قوامه عدالة اجتماعية اقتصادية

يُبقي قانون الأسرة على أساس اضطهاد النساء: الرأسمالية والذكورية. ويقوم على موروث ثقافي بائد عفى عليه الزمن لتبرير الوضع الدوني للنساء. ويبقى

التتمة ص 10

التنظيمات الليبراليةَّ على ضوء موقفها من تعديل مدونة الأسرة

تتمة ص 09

بقلم قدس

هاجس هذا التشريع هو تخليص كاهل الدولة من مسؤوليتها الاجتماعية وتحميلها للأسرة وبخاصة النساء اللواتي يتحملن مسؤولية إعادة الانتاج الاجتماعية. وتعد تلك الأعباء مصدر النزاعات الأسرية وجاءت المدونة بتقييدات قانونية تحمل تبعاتها لطرفي العلاقة سواء في حالة قيام العلاقة الزوجية أو في حالة الطلاق، وعلاوة على ذلك فإن هذا القانون غير ديمقراطي لأنه تشريع خاضع في حسم صيغته النهائية للتحكيم الملكي. ويبقى عرضه على البرلمان للمصادقة مجرد إجراء شكلي يضفي الشرعية على سلطة الاستبداد السياسي.

يشكل النضال من أجل مساواة قانونية تامة بين الجنسين أحد أوجه النضال النسوي، ولها مكانة مركزية في سيرورة النضال من أجل تحرر النساء، ولكي تتحقق تلك المساواة لا بد من النضال من أجل فرض قانون أسرة ديمقراطي علماني يمنع جميع أشكال اضطهاد النساء والأطفال ويكرس المساواة القانونية، قانون أسرة يحمل الدولة عبء أفراد الأسرة القاصرين والعاجزين ومسؤولية التكفل بأوضاعهم-هن الاقتصادية والاجتماعية. ولن يكون مثل هكذا قانون منة من طبقة الحاكمين، بل يشترط ذلك التقدم في مهمة بناء حركة نسوية ديمقراطية مكافحة ومستقلة، تلف في صفوفها جماهير العاملات في القطاعين العام والخاص والطالبات والنساء العاطلات عن العمل بالمدن والقرى. ويقتضي نيل النساء كافة حقوقهن الديمقراطية النضال من أجل تطبيق برنامج اجتماعي اقتصادي يحرر النساء من عبودية العمل المنزلي والاعتناء بالأطفال والمسنين، ويندرج ذلك ضمن سيرورة النضال ضد المجتمع الرأسمالي الذكوري القائم على اضطهاد واستغلال النساء، وهذا ما يثير رعب الليبرالية المعارضة ويلقي المهمة على عاتق حركة نسوية تحررية وجب بناؤها.

انظرا الاحالات على الرابط التالي: https:// www.almounadila.info/archives/12955

تنظيمات الرجعية الدينية ونقاش تعديل مدونة الأسرة

بقلم: أ.م

تحتل الأسرة، وخاصة المرأة، مكانة مركزية في خطاب الرجعية الدينية، حيث تُعتبر النواة الأساسية لتثبيت المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية السائدة والحفاظ على الركائز الطبقية للمجتمع الحالي.

لا تدخر تيارات الرجعية الدينية جهداً في كل نقاش يتعلق بالنساء، حيث تُستخدم كوسيلة لقصف جمهورها بقذائف التحذير من خطر التفكك الأخلاقي والاجتماعي الذي يهدد المجتمع بسبب المطالبة بالمساواة ومعارضة التمييز ضد النساء. وتصبح كل أزمات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وكل مصائب العالم- لدى أشد هذه التيارات رجعية- نتيجة لنُتفة الحقوق والحريات التي انتزعتها النساء.

تُظهر هذه التنظيمات الرجعية حساسية مفرطة تجاه أي حق للنساء، حتى لو كان بسيطًا أو جزئيًا، وتتخذ لنفسها الحق في إفتاء ما يجب على النساء الحصول عليه أو عدم الحصول عليه، وفقًا لمنظور رجعي يعتبر دونية النساء امرا سماويا التسليمُ به واجب مطلق ومنه يُستمد الحق الشرعي في السعي إلى التحكم في أجساد النساء وقراراتهن. إن العداء لتحرر النساء بوثقة توحد كل المعسكر اليميني الديني والخلافات في صفوفه تنحصر في التباين بوجه التطورات الواقعية التي جرفت النساء جراء تمدد الرأسمالية واتساع دائرة العمل المأجور والحاجة لتأهيلهن المهني فتحطم جدار الفصل بين الجنسين في تعارض مع ما تأمله الطوبى الرجعية الراسخة في أذهان أعداء تحرر النساء، هؤلاء ما أن يتملكوا القدرة لن يترددوا في تحطيم المكتسبات البسيطة التي حققتها النساء.

كانت ولاتزال قضايا النساء والنقاشات التي تثيرها فرصة ثمينة لتيارات الرجعية الدينية لإثارة جمهورها وإيقاد حماسته، وتنشيط حياتها الداخلية. ولن تجد هذه التيارات أفضل من النقاش الدائر حول تعديل مدونة الأسرة لإعادة نفث منظوراتها المعادية لحقوق النساء وحريتهن. كما أنها فرصة للتجييش الإعلامي في إطار صراعاتها ومزايداتها مع الطيف الليبرالي واليساري. كل هذا الضجيج في إطار المساحات التي سطرتها الملكية، دون الخروج عليها رغم اختلافها السياسي بين مندمج في الالية السياسية الرسمية للنظام وبين من يعارضها من خارجها.

جماعة العدل والإحسان:

تقدمت جماعة العدل والإحسان بوثيقتين حول تعديل مدونة الأسرة، خصصت الوثيقة الأولى لوضع الإطار العام ومنظور الجماعة لتعديل مدونة الأسرة، في حين تضمنت الوثيقة الثانية مقترحات.

اعتبرت الجماعة الأسرة، نواة المجتمع ومحضن التربية والقيم، وترى أن أي تعديل يجب أن يضمن استمرار قيم الأسرة المبنية على الفطرة، ويحفظ نسيجها الطبيعي ووظائفها التاريخية والإنسانية.

حددت جماعة العدل والإحسان منطلقات تعديل مدونة الأسرة في ثلاث منطلقات وهي:

المنطلق الأول: المرجعية الإسلامية تعد الثابت الذي تدور حوله كل المتغيرات؛

المنطلق الثاني: تحديد مفهوم الحداثة ورهاناتها؛

المنطلق الثالث: التكامل عوض المساواة؛

لم تخرج مقترحات الجماعة بخصوص تعديل مدونة الأسرة من جلباب الموروث الفقهي التقليدي الذي يكرس اللامساواة ودونية المرأة، فقد حافظت مقترحاتها على إباحة زواج القاصرات وحددت السن الأدنى في 16 سنة وأضافت لهذا مقترح منع الطعن في الحكم الصادر بالإذن، كما رفضت مطلب إلغاء التعدد بمبرر أن المنع المطلق "قد يفتح أبواب العلاقات غير الشرعية"، واعتبرت المطالبة بالمساواة في الإرث إلغاءً لأحكام قطعية نصت عليها أدلة شرعية. أما مقترحاتها بخصوص النَّسب فاعتمدت موقفين متباينين: "القول بقطع نسب ابن الزنى بإطلاق باستلحاقه بأبيه غير الشرعي بإطلاق قول غير منسجم مع قاعدة اليسر الشرعي لطفا بالعباد من إيقاعهم في العنت والحرج، وفي الآن ذاته غير منسجم مع واقع يجنح فيه المفسدون إلى تفتيت نواة الأسرة والقضاء على بيت الزوجية، وتعويضه بعلاقات خارج الزواج أو خارج الفطرة الإنسانية"، وتركت للقضاء أمر الحسم فيها دون اقتراح وسائل الإثبات التي يمكن اعتمادها.

حرصت العدل والاحسان في الوثيقتين على استعمال قاموس ومنطق تحليلي يرشح عداء لمطالب الحركة النسوية في القضاء على الميز والاضطهاد القانوني والاقتصادي بحجة الالتزام بالأمر الديني، واستعملت موقفها من نقاش تعديل مدونة الاسرة لتعديل ميزان منظورها الذي اختل في الوثيقة السياسية بحمولة ليبرالية اقتصادية واجتماعية فاقعة.

جماعة العدل والإحسان ترى دور المرأة في "الواجبات الأسرية" و"ربة البيت" (الوثيقة السياسية). أي إلقاء ثقل عملية الإنتاج الاجتماعي على كاهل المرأة حصرا. الرأسمال هو المستفيد أساسا من هذه العملية التي تتكفل بها المرأة داخل الأسرة دون أدنى اعتراف اجتماعي بهذا العمل: رعاية الأطفال (قوة العمل المستقبلية) والأزواج والشباب (قوة العمل الحالية) والاهتمام بالمسنين (قوة العمل المتقاعدة). وكل ما تقترحه الجماعة في وثيقتها السياسية هو "تثمين عمل المرأة داخل البيت" عبر "نظام مبتكر للحماية الاجتماعية"، وهو استعمال لنفس مفاهيم البنك الدولي وسياسة الدولة، فضلا عن إجراءات- تحت ضغط حاجة رأس المال إلى يد عاملة أنثوية- "مثل إعادة ضبط إيقاعات الحياة العملية لتحقيق التوازن بين دور المرأة في الواجبات الأسرية ومتطلبات الاشتغال خارج البيت، والسعي ما أمكن لإحداث تمييز إيجابي في عدد ساعات العمل"؛ أي في التحديد الأخير الحفاظ على المرأة كأَمَة العمل المنزلي وفي نفس الوقت كأَمَة لرأس المال خارج البيت.

حركة التوحيد والإصلاح

بدورها قدمت حركة التوحيد والإصلاح مذكرة حول تعديل مدونة الأسرة بمنهجية لا تختلف عن وثيقتي جماعة العدل والإحسان. تحديد الإطار العام ومرجعية الحركة التي تولي الأسرة مكانة مركزية لبناء الانسان والمجتمع، وتعتمد المرجعية الإسلامية التي لا ينبغي للقوانين والتشريعات أن تعارض ثوابتها وقطعيتها خصوصا في مجال الأسرة.

قدمت الحركة مقترحاتها بخصوص تعديل مدونة الأسرة، مقترحات غايتها تقويض النزر اليسير الذي تحقق من حقوق وحريات النساء، والإبقاء على وضعيتهن الدونية، عن طريق السماح بتزويج القاصرات واقتراح اعتماد 15 سنة كحد أدنى للإذن بالزواج، والدفاع عن التعدد باعتباره أمرا مباحا في الشريعة الإسلامية بنص قطعي، واعتباره يعالج مسائل عدة في المجتمع من بينها العنوسة عند النساء. أما بخصوص الإرث فتعتبره الحركة من المسائل التي تولى الله تبيانها في آيات كلية. وتؤكد أنه لا يجوز التطاول على أحكامه القطعية. وتقترح الحركة تضييق دائرة إعمال الخبرة في إمكانية إثبات النسب إلى أبعد الحدود، لاعتبارها النسب "لحمة شرعية بين الأب وابنه".

مقترحات الجماعة والحركة تنبعان من نفس المشرب، وتعتمدان نفس المرجعية الدينية، لكنها تختلف من حيث اللغة والحدة التي قُدمت بها، ويرجع هذا لاستراتيجية حزب العدالة والتنمية في سعيه لاستعادة مصداقيته ومكانته التين فقدهما، وإحياء نشاطه الداخلي. يسعى هذا الحزب لاستعمال سياق نقاش تعديل المدونة للعودة إلى الساحة السياسية عن طريق التعبئة والتجييش الإعلامي، والمزايدات على الطيف الليبرالي. مزايدات لا تتخطى الهامش الذي سمح به النظام، الجدال الدائر بين القطبين الليبرالي والإسلامي هو جدال تحت سقف الحدود التي حددتها الملكية.

لا تكتم التنظيمات الرجعية الدينية وأذرعها الدعاوية باختلافها، عداءها الصريح لتحرر النساء ومناهضة شرسة لمطالبهن الجوهرية. ونجدها في كل فرصة تتاح لها مجندة لشن غاراتها على الحركة النسائية ومطالبها، فهي التي ترى في الحركة النسوية عدوا يسلبها أهم وسائل حربها الرجعية وأساس بقائها، وأهم معينٍ لقاعدتها.

تهدد التنظيمات الرجعية الدينية بتعبئة جمهورها، تكرارا لما قامت به في سياق الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، علما أن حكومة العدالة والتنمية عادت ووقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو. كل هذه المزايدات لدفع الحركة النسوية لخفض مطالبها والتسليم بما يقدمه النظام من نزر المكاسب التي لا تمس جوهر الاضطهاد المسلط على النساء، لإدراكها أن مواجهة تعديل المدونة سيضعها في صدام، تتجنبه، مع الدولة ما يجعلها تقنع بمناوشات تحريضية جانبية بلا أثر نضالي ميداني.

لا مناص من نضال جماهير النساء لفرض قانون أسرة ديمقراطي يكرس المساواة القانونية

بقلم، قدس

تعالت مؤخرا ملتمسات التنظيمات النسائية لتعديل مدونة الأسرة المصادق عليها منذ 2004، وغالبا ما ارتبطت تلك الدعوات ببروز قضايا تكشف واقع اضطهاد النساء وتخلف مدونة الأسرة عن تقديم الحل، كما هو الحال مع الارتفاع المتواصل لزواج القاصرات، وإثبات النسب باستعمال التحليل الجيني، وكذا الاغتصاب الزوجي والتحايل لأجل التعدد، ومشكلات الإرث والممتلكات الزوجية... الخ. تحرص التنظيمات النسائية على عدم إثارة قوى يمينية صارمة في الدفاع عن جوهر اضطهاد النساء المكرس في القانون، فيما يصدر عن الأحزاب الرجعية الدينية وفقهاء الدين ومحرضي التيار السلفي تحذيرات غاضبة. أعلن الملك في خطاب يوليوز 2022 البدء بتعديل المدونة دون مس بمصادر التشريع الديني وطبعا الإبقاء على التمييز المكرس في المدونة. تريد الدولة من تعديلها لمدونة الأسرة إيجاد جواب قانوني لمشاكل موضوعية وليدة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ بعضا من التزاماتها الدولية وامتصاص النقد الموجه لها، وتبتغي في نفس الآن استيعاب الحركة النسائية الليبرالية من جديد بتنازلات طفيفة، وتهدئة المعسكر الرجعي المطمئن لبقاء واقع اضطهاد النساء قائما بكل جبروته.

الإطار المرجعي لمدونة الأسرة مقبرة المساواة بين الجنسين

تشدد المدونة في جوهر ما جاء في الديباجة ومن خلال أبوابها الافتتاحية والقاموس المستعمل والتعاريف والأحكام على أن المرجعية الدينية الإسلامية هي أساس التشريع، ويأتي ومن بعدها القانون الدولي المساير لمصدر التشريع الديني. طبعا كل جوانب الحياة يسري عليها قانون مدني إلا ما يخص الأسرة، ليس لمبررات أخلاقية كما يدعي أيديولوجيو الدولة بل لأنها تصون المصالح الاقتصادية وتديم العلاقات الاجتماعية القائمة، وتوفر فضلا عند ذلك يد عاملة رخيصة التكلفة، وتسدي خدمات اجتماعية حيوية مجانية مستحيلة التحقق دون إخضاع ظالم قانوني للنساء باسم الوفاء للشرع الديني وحماية الخصوصية الإسلامية.

طبعا يستعمل النظام الثقافة الرجعية المنغرسة واتساع جموع المقتنعين أيما اقتناع بها لترهيب الحركة النسوية الديمقراطية، واخراس كل طموح للتحرر من القهر المسلط على النساء، ووصمه بالخروج عن الدين وصيحة تغريب وتحريض على الانحلال وتخريب بيوت المسلمين وإشاعة الفاحشة. يلف معسكر التخلف الواسع شتى التيارات السياسية والولاءات التنظيمية والانتماءات الطبقية المتضاربة لكن يوحدها جميعا عصاب العداء للمطالب النسوية الديمقراطية. وأمام غياب حركة نسوية ديمقراطية مكافحة تجبر الأطياف الرجعية واسعة الانغراس مكونات الحركة النسائية الليبرالية على تقليم مطالبها، واختزال دعواتها للمساواة في التماس تعديلات بئيسة لن تهدم أبدا واقع يكرس اضطهاد وقهر ملايين النساء تحت غطاء خطاب ديني غير قابل للنقاش.

المدونة تأبيد دونية النساء داخل الأسرة

تعد مدونة الأسرة تشريعا أسريا سعت كل فصوله ومواده لتقنين علاقات اضطهاد واستعباد النساء المتأصلة في مجتمع رأسمالي ذكوري. ويظهر من خلال المواد المنظمة لمؤسسة الزواج والآثار المترتبة عنها حرصها الشديد على بنية الأسرة البطريركية التي تعيد إنتاج نفس علاقات القهر والسيطرة. ينص مضمون المادة 51 مثلا على المسؤولية المشتركة للزوج والزوجة في تدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال والتشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة وتنظيم النسل، وبذلك تتحقق المساواة بين الزوجين حسب منطوق هذه المادة. تريد المدونة في واقع الأمر إضفاء مساواة صورية على واقع اجتماعي واقتصادي تحتل فيه النساء مكانة التبعية الاقتصادية ، وتحافظ أحكام المدونة على هذه التبعية في المادة 194 والتي تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الزوجة، ويخوله ذلك امتلاك سلطة اتخاذ القرارات التي تخص تفاصيل الحياة الأسرية بما فيها الحياة الجنسية والانجابية، ولا تملك النساء خاصة في الأسر الكادحة سوى خيار الخضوع لانعدام دخل مستقل تعيل به أنفسهن، وهدر كامل طاقتهن في عمل رعائي منهك ألصقه بهن مجتمع ذكوري وتنصل المجتمع الرأسمالي من أداء كلفته. ليست مغالاة نصوص المدونة في تمجيد نظام الأسرة الأبوي تجسيدا لقيم إنسانية نبيلة كما تدعي، بل تكمن غايتها في إدامة التقسيم الجنسي والاجتماعي للأدوار المسنودة لكل من النساء والرجال في مجتمع طبقي.

قانون يعفي الدولة من تحمل العبء المادي للأسرة

تحدد المادة 186 مشمولات النفقة في الغذاء والكسوة والعلاج وتعليم الأولاد وتفصل في معايير تقديرها على الملتزم بها. وهكذا تقع نفقة الأبوين على أبنائهم حسب يسرهم (المادة 197)، وينفق الأب على الأبناء حتى بلوغ سن الرشد أو حتى إتمام سن الخامسة والعشرون لمن يتابع دراسته، ويحمل المشرع الأب نفقة الأبناء المصابين بإعاقة والعاجزين عن الكسب مدى الحياة (المادة 198). ترمي الدولة والمجتمع من خلال هذا التشريع بنفقات التغذية والتطبيب وتوفير المسكن ورعاية الأطفال والمسنين والعاجزين عن العمل على كاهل الأسرة، وتعد تلك الأعباء الاقتصادية والاجتماعية منبع الصراعات التي تدمر الأسر الفقيرة التي يرغمها شح مواردها على حياة العوز والبؤس. ويتحول "الحضن الأسري" المحاط بالتبجيل والتقديس إلى علاقات تناحر محتدمة تغذي العنف الأسري، وتذهب ضحية هذا الصنف من العنف 2.5 مليون امرأة سنويا، ويصبح الأطفال بدورهم مجالا للتنفيس عن حياة القهر المحيطة بالأسر العاجزة عن تلبية حاجيات من يعيشون في كنفها.

قهر أسري أساسه اقتصادي تؤدي كلفته النساء والأطفال

تخصص نصوص المدونة أقساما بكاملها لضبط تفاصيل مؤسسة الأسرة سواء في حال قيام الزوجية أو في حالة الطلاق وعند وجود الأبناء أو انتفائهم وفق منظومة سائدة، وهو ما تؤكده المواد المنظمة لمساطير الطلاق وكل أنواع التعويضات المالية المترتبة عنه. تشير المادة 83 أنه في حال فشل الصلح بين الزوجين تعين المحكمة مبلغا يشمل المستحقات التي يجب أن يودعها الزوج عن طريق المحكمة في آجال شهر، وهوما يتكرر في المادتين 84 و85 اللتان تفصلان في مستحقات الزوجة والأطفال المالية التي يتوجب على الزوج دفعها، وتشترط المادتين 86 و87 لتوثيق الطلاق ضرورة إيداع الزوج المستحقات المالية الناجمة عن حل رابطة الزواج في موعدها، وإذا لم يتم الأمر اعتبر ذلك تراجعا منه عن الطلاق. يمكن أن ينجم عدم صرف المبالغ المستحقة عن عسر الزوج المالي وليس تراجعا عن رغبته في الطلاق، وقد يرغم اشتراط توثيق الطلاق بأداء المبالغ المالية في الوقت المحدد الطرفين على البقاء كرها في علاقة لم تعد قابلة للاستمرار لدرء كلفة الطلاق المالية من قبل الزوج، كما تتحول الزوجة والأبناء في هذا الوضع إلى مجرد رهائن وسط أسري بئيس وما ينجم عنه من عواقب نفسية وخيمة على حياتهم. تضيف المادة 102 أن المحكمة تطلق الزوجة في حالة ثبت عسر الزوج عن أداء ما بذمته وعند امتناع الزوج عن الإنفاق ولم يثبت العجز. لا تجيب أحكام هذه المدونة عن مآل المطلقات وأبنائهن إذا عجز الأزواج والآباء عن الإنفاق، كما تكشف التبعات الناتجة عن فشل العلاقة الزوجية غلبة الطابع المادي الصرف على الحياة الأسرية ما يضفي عليها نوع من الجفاء والقسوة.

إن القانون وإن بدى من خلال هذه المواد يحمي حقوق النساء والأطفال بعد الطلاق لا يجيب عن جدور المعضلة الكامنة في وضع اقتصادي واجتماعي مزري. ينهك الفقر والبطالة وغلاء المعيشة حياة أغلبية الأسر المغربية، وتعاني النساء سواء كن متزوجات أو مطلقات أو أمهات أو أرامل من فقرو بؤس أوضاع أسرهن.

الطلاق في مدونة الأسرة بيد من؟

تكرس المدونة في فصولها حول الطلاق علاقات السلطة والهيمنة الذكورية، فمثلا حق إيقاع الطلاق يكون بيد الزوج عكس الزوجة التي لا تملك هذا الحق إلا إذا ملكه إياه زوجها وفق مضمون المادة 89. بيد أنه قد يفهم للوهلة الأولى أن هناك مساواة بين الطرفين في إنهاء علاقة الزواج من خلال تعريف الطلاق في المادة 78 على أنه حق يمارسه الزوج والزوجة، لكن حق طلب الزوجة الطلاق عن طريق التمليك لا يغير من حقيقة كون الطلاق حق بيد الرجل، ويقيد هذا الشرط حق المرأة تجسيد إرادتها الكاملة والمستقلة في إنهاء علاقة زواج لم تعد ترغب بها على نحو مساوٍ للرجل.

تكشف الأحكام المنظمة للطلاق جانبا فقط من التعسفات التي تعتري ممارسة النساء لحقوقهن والتي تتكرر كثيرا في أبواب أخرى من مدونة الأسرة.

ميز في حق الولاية على الأبناء

لا تساوي المدونة بين الجنسين في ممارسة حقوق الولاية على الأبناء، إذ تشترط عدم وجود الأب لولاية الأم. ويلحق نفس الحيف القانوني النساء فيما يخص استحقاق الحضانة، وتسقط حضانة الأم في حالة زواجها إذا لم تتحقق الشروط الواردة في المادة 175، ولا يطرأ أي تغيير على الأب الحاضن في حال زواجه. تكرس هذه المدونة، التي باركتها الأقسام المتصارعة حين صدورها، لامساواة قانونية تمد جدورها في مجتمع يضطهد النساء اقتصاديا واجتماعيا على أساس جنسهن.

أوجه لا مساواة أخرى تديمها مدونة الأسرة

تشرعن نصوص المدونة أشكال استعباد أخرى وتشيء إنسانية النساء، ويظهر ذلك في المواد التي تتناول الحالات التي يحق فيها للرجل التعدد. ويعتبر التعدد إلى جانب زواج القاصرات أقبح تجليات موروث ثقافي رجعي بائد يعتبر النساء مجرد إماء للمتعة يمكن امتلاكهن شريطة التوفر على الأموال الكافية. وتطغى قواعد محض فقهية على الأبواب الخاصة بالبنوة والميراث. تكرس المادة 146 من جهتها تميزا بين البنوة الناجمة عن نوعين من العلاقة، فتظفي صفة الابن الشرعي على المولود داخل مؤسسة الزواج، فيما ينعت الطفل المولود خارج إطار الزواج بالابن غير الشرعي وهو وصم اجتماعي يلحق الأمهات العازبات وأطفالهن ويعرضهن للنبذ وللعنف النفسي.

التتمة ص 12

لا مناص من نضال جماهير النساء لفرض قانون أسرة ديمقراطي يكرس المساواة القانونية

تتمة ص 11

بقلم، قدس

وينتج عن ذلك حرمان الطفل من النسب وما يترتب عنه من نفقة وحضانة وإرث من جهة الأب، ويحمل المشرع بالمقابل الأم البيولوجية للطفل المسؤولية القانونية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تقر المدونة بالخبرة الجينية لإثبات نسب الطفل لأبيه البيولوجي.

يفاقم الظلم القانوني الذي تتعرض له الأمهات العازبات وأطفالهن بموجب أحكام مدونة الأسرة هشاشتهن اقتصاديا واجتماعيا، ويجعلهن هذا الوضع لقمة سائغة لكل أشكال العنف الذكوري

تجري مصادرة حقوق النساء باسم تأويلات أحكام شرعية بالية عفى عنها الزمن في مسألة الميراث، وتضرب المواد المحددة لنصيب كل من الذكور والاناث في العمق كنه مساواة فعلية وشاملة بين الجنسين. ويعد استحواذ الذكور على حصة أكبر من الممتلكات من تلك العائدة للإناث عنفا اقتصاديا على أساس الجنس. يتضح من خلال الجزء الخاص بالميراث تمسك المدونة بثوابت السلطة الذكورية المتحكمة في انتقال الملكية الخاصة على مستوى العلاقات الأسرية.

يقوم البناء العام لهذه المدونة على إعادة استنساخ منهجية فقهية يحتل فيها فقه الارث قسطا وافرا، أغرقت مدونة الأسرة تعسفيا بقضايا أخرى كان من المفروض ادراجها في إطار قانوني آخر مثل القانون التجاري وكل ما يتعلق بمفهوم الملكية و نقلها.

لأجل قانون ديمقراطي يقضي على جذور الاضطهاد وينتصر للمساواة

لن تصبح حقوق النساء الأولية واقعا متجسدا رغم مأسسة الاستبداد السياسي للمساواة، واكتفاء مكونات الحركة النسائية بتوجيه مطالبها عن طريق الاستجداء والاستنكاف الواعي عن أي تعبئة تستهدف استنهاض نضال النساء. ويشترط ظفر النساء بمساواة قانونية شاملة النضال من أجل انتزاع قانون أسرة ديمقراطي يهدم كل أساسات اضطهادهن كجنس. ويؤسس لعلاقات إنسانية متحررة من ثقافة الاضطهاد والسيطرة الراسخة في بنى مجتمع رأسمالي ذكوري. ويستحيل أن يقبل جمهور الفقهاء وكل التنويعات الرجعية بقانون أسرة ديمقراطي حتى ولو كرس علاقات أسرية تقوم على حقوق الكرامة والمساواة التامة بين الجنسين، ويكمن السبب في كون ذلك يشكل نسفا لأهم الركائز التي تقوم عليها الأيديولوجية الرجعية التي تكن أشد العداء لحقوق النساء الديمقراطية، ولن يعصف نظام سياسي مستبد بإطار قانوني يعفيه من تخصيص قسط من الثروة المنتجة لتلبية خدمات اجتماعية تقوم بها الأسرة مجانا، كما تضمن له استمرار إعادة إنتاج علاقات الامتثال والخضوع لسلطة القهر والاستبداد

يتطلب تحقيق المساواة المنشودة وعي النساء بأصول اضطهادهن الخاص وتحويل طاقتهن المسلوبة لتمرد جماعي ضد مجتمع السيطرة الذكوري. ولا تنفصل المعركة من أجل المساواة القانونية عن النضال ضد الأسس المادية لاضطهاد واستغلال النساء. ولكي تصير المساواة القانونية واقعا يجب إقرانها بسن سياسات اقتصادية واجتماعية تكون في صالح النساء خاصة المتحدرات من أوساط اجتماعية فقيرة، ويأتي في مقدمتها ضمان حق النساء في شغل قار وبأجور متساوية تكفل استقلالهن المادي عن الأزواج والأخوة والآباء، ولابد من وقف تدمير قطاعي التعليم والصحة العموميين لكيلا تحرم النساء من خدمات صحية جيدة تحفظ كرامتهن وتحافظ على صحتهن البدنية والنفسية، ويجب أن يوفر المجتمع بنيات تتكفل برعاية الأطفال والمسنين والعاجزين. لطالما تجبر النساء على ترك عملهن خاصة بالقطاع الخاص، ويتخلين في غالب الأحيان عن البحث عن فرص العمل أو الانقطاع عن استكمال مسارهن التعليمي والمعرفي للتفرغ لمهام رعاية الأسرة

يكمن خلاص جماهير نساء المغرب العاملات وكادحات المدن والقرى والعاطلات عن العمل في تنظيمهن لصفوفهن في أماكن تواجدهن، ويجب أن يكتسحن ساحات النضال العمالي الشعبي، وأن يعملن على تحرير مساحات النضال الميداني من الهيمنة الذكورية التي تطمس وجودهن كنساء وأن يرفعن مطالبهن الخاصة ويفرضنها.

هدفنا قانون أسرة ديمقراطي ينتصر لحقوق النساء الديمقراطية

بقلم، رقية

يستند موقفنا كاشتراكيين-ات ثوريين-ات من نقاش مدونة الأسرة الجاري ومن مواقف مختلف القوى السياسية منه على مرتكزات أساسية تعتبر محددا محوريا لمنظورنا:

واجبنا السياسي المركزي مناهضة جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد الطبقي والجنسي والديني والعرقي والنضال ضد تدمير البيئة ونزعة الحروب، وما يتمخض عنها من إدمان التسلح الدائم وخطر الدمار الشامل المحدق بالإنسانية، ونعي أن الاضطلاع بتلك المهام وظفر معركة تحرر الانسان والطبيعة يشترط تنظيم الطبقة العاملة وكل الكادحين والكادحات ضد مستغليهم-ن ومضطهديهم-ن.

إن غايتنا القضاء على جذور الاستغلال والاضطهاد التي تشتد في عصر بلغت فيه الإنسانية درجة عالية من وفرة المنتوجات الضرورية، وراكمت معارف ثقافية غير مسبوقة، غير أن الموت بسبب المجاعة والأمراض والأوبئة وغيرها لازال مستمرا. يبقى ارتكاب البربرية وتجدد أشكال العبودية والعنصرية وكل أنواع قهر الإنسان والطبيعة وحده ما يميز حضارة رأسمالية بطريركية مأزومة، ويغذي بقاؤها كافة صنوف الاضطهاد والاستغلال، بالرغم من التقدم في المعارف والموارد وتطور وسائل الانتاج.

نعتبر أن النضال ضد الميز المسلط على النساء هو قهر ضارب الجذور وقديم قدم التمايزات الاجتماعية وأنه معزز بتراث أيديولوجي ومبررات عميقة وانتشارها واسع. وكنس جبال الأوهام الرجعية المناهضة للنساء مستحيل دون ثورة عظيمة وثورات ثقافية وأجيال تسلحت بذخيرة العلم والثقافة التحررية.

الأسرة وليدة تطوراجتماعي تاريخي وتحولاتها مستمرة. ورغم التمايزات الأسرية بسبب الانتماء الطبقي والقومي فمهمتها الرئيسية هي إعادة إنتاج القيم السائدة في المجتمع الرأسمالي، ويتمثل ذلك أساسا في الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتنشئة الاجتماعية للأجيال، عبر ترويض تلقائي والتسليم بآليات اشتغال النظام الرأسمالي البطريركي. أمام الازمات العنيفة للرأسمالية والانسحاق الفردي في مجتمع يتنافس فيه الجميع ويتحطم فيه الخاسرون فإن الأسرة تمنح ملاذا واهما كملجأ أمان من عالم لا يرحم.

إننا ندافع عن تحرر النساء الشامل ونعرف أنفسنا كجزء من الحركة النسوانية الاشتراكية البيئية.ونعتبر أن بناء حركة نسوانية جماهيرية مستقلة سبيل جماهير النساء ليفرضن

التتمة ص 13

هدفنا قانون أسرة ديمقراطي ينتصر لحقوق النساء الديمقراطية

تتمة ص 12

مطالبهنعبر النضال المباشر، ومن أهم آلياته الاضراب العام النسوي، كونه سلاح للنضال ودرس تربوي للبرهنة على أدوار النساء المحورية في الإنتاج وإعادة الانتاج الاجتماعي في ضل الرأسمالية القائمة.

إن تحرر النساء من الاضطهاد والاستغلال مستحيل في النظام الرأسمالي الأبوي، وللنساء مصلحة استراتيجية في أن ينخرطن في تحالف أساسه برنامج اشتراكي ديمقراطي نسوي بيئي مع الطبقة العاملة وكل ضحايا الاضطهاد.

ندعم كل نضال نسوي لأجل انتزاع مكاسب اقتصادية وقانونية، ونحرص على أن تحافظ الدينامية النضالية والتنظيمات النسائية على استقلالها عن الانظمة الحاكمة وعن محاولات توظيفه من قبل الاحزاب الاصلاحية الليبرالية، كما يجب أن يندرج كل نضال نسوي يبتغي نيل حقوق النساء الديمقراطية ضمن النضال ضد استراتيجية المؤسسات المالية الامبريالية التي تخنق تطلعات النساء والشعوب التحررية.

نعتبر أن الموقف من قضايا تحرر النساء أحد القضايا المركزية التي تتكشف على ضوئها المصالح الطبقية، وتتحدد على أساسها الطبيعة السياسية للتنظيمات الحزبية.

نستمد مما سلف المحددات الرئيسية لقانون أسرة ديمقراطي الواجب النضال لفرضه ويستجيب للأهداف أدناه:

قانون سرة ديمقراطي يصاغ من هيئة نسوية دات مصداقية مستمدة من ماض الدفاع عن حقوق النساء، بعد نقاش واسع تنخرط فيه جماهير النساءوتنظيماتهن وليس فقط النخب المثقفة والبرجوازيات المدينيات. نقاش يتيح لملايين النساء العاملات وربات البيوت الكادحات في المدن والقرى والطالبات طرح آرائهن وضمان أن تنعكس بقوة في شكل ومضمون القانون. ويفرض تجسيد النقاش الجماهيريالمشار اليه يفرض تعبئة نضال استثنائية من الأعماقوصعود كبير للنضال النسوي

قانون أسرة يكرس المساواة ويمنع الميز: يقرالمساواة القانونية بين الزوجين ويسد باب التأويلات وكل منافد ممارسة الاضطهاد ضد النساء، ورافض للمبررات الثقافية وذريعة اكراهات الفقر المادي. يجب القطع مع تحميل ملايين النساء تبعات التفقير الفظيع واستشراء الجهل. يجب توفير الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف المادي والاقتصادي والجنسي وعليه أن يحمل الدولة والمشغلين مسؤوليات الكلفة المالية.

قانون أسرة علماني: إن المقدس لنا كاشتراكيين-ات ثوريين-ات هو النضال ضد جميع أشكال القهر والاضطهاد الممارس على الانسان. وهدفنا الالغاء التام لكل ما يكرس ميزا واضطهادا ضد النساء بمبرر أنهن نساء. نرفض تماما الذرائع واسعة الانتشار التي تضفي طابع القدسية على منظور شديد العداء للنساء، وبغض النظر عن تعدد التأويلات لكنها دوما تحرص على ربط قانون الأسرة بالموروث الديني. إننا

بقلم، رقية

نعارض ذلك وندافع عن قانون أسرة علماني يناهض الميز على أساس النوع.

قانون أسرة يحمي الأطفال والعاجزين ويتعهد بمسؤوليتهم الاجتماعية والاقتصادية للدولة: يحمي الاطفال من الاستغلال ومن كل أشكال العنف الأسري ويحمل الدولة مسؤولية رعاية الاطفال والعاجزين (التطبيب – التعليم - السكن-التغذية-الملبس- الترفيه.) وأن يكون الآباء أو غيرهم متعهدون على تلبية تلك الحقوق وفق قواعد يحددها المختصون-ات تحت طائلة القانون واسقاط الحضانة. يمثل النضال لأجل خدمات عمومية مجانية وجيدة عبر رفع الميزانية العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية جزءا أساسيا من اثبات مزاعم الدفاع عن حقوق النساء.

الدخل المادي للنساء: يستحيل اقرار المساواة القانونية الفعلية في ظل واقع أن أغلب النساء في وضع يشتغلن بلا دخل مادي، إما كربات بيوت أو كعاملات بلا أجر،أو بأجور متدنية في القطاعات الهشة، وهن مرتهنات بالزوج أو الآباء والإخوة لتلبية حاجياتهن الأساسية. حتما ستتحول أرقى القوانين المكرسة للمساواة القانونية إلى خرقة بالية تحت واقع التبعية المالية للذكور.إن الحق في الحصول على دخل مادي مستقل للنساء سواء كعاطلات أو ربات بيوت سيعطي دفعة تاريخية لإحداث تحسينات فعلية في واقع جماهير النساء، ويضع لبنات موضوعية لتحقيق قسم مهم من المساواة القانونية على أرض الواقع عوض إعلان مجرد.

تدبير كل ما يندرج ضمن الممتلكات: إبعاده عن قانون الأسرة وإدراجه في مدونات قانونية غيرها، ما يجعل تدبير الممتلكات المشتركة بين الزوجين أو المترتبة عن الإرث خاضعة لقوانين تجارية ذات الاختصاص.

إن هدفنا إذن ليس النضال لأجل تعديل جزئي لمدونة الأسرة الحالية، بل نسعى إلى النضال لأجل استراتيجية شاملة، قادرة على فرض برنامج اصلاحات جذرية من شأنها إحداث تحسين نوعي لأوضاع ملايين النساء العاملات والكادحات. ويعد النضال من أجل فرض قانون أسرة ديمقراطي بالمضمون السالف ذكره جزء من معركة شاملة لإقرار سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تنتصر لتحرر النساء.

ما الشروط الواجب توفرها لفرض المطالب الديمقراطية للنساء؟

يستجيب الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والقانوني المسلط على النساء العاملات والكادحات لحاجات الطبقات المالكة. فالنساء يقمن بعمل مجاني غير معترف به اجتماعيا ويعفي البرجوازية والدولة كمشغلين من رفع أجور العمال لأداء خدمات العمل المنزلي. تعتبر النساء خزانا ليد عاملة رخيصة ويتم التخلص منهن عند انتفاء الحاجة لهن، كما للنساء دور محوري في إنجاب ورعاية اليد العاملة المستقبلية وهن القناة الأولى لتلقين الناشئة قيم الخضوع واعادة انتاج القيم السائدة المحافظة أساسا.

ان المكتسبات التي انتزعت لصالح النساء هي ثمرة نضال عنيد خاضته الحركة النسائية مباشرة أو عبر منظمات حليفة كالتنظيمات النقابية. النضال الجماهيري أجبر الدولة والطبقات المالكة على سن قوانين واجراءات لصالح النساء دون أن يقوض أساس اضطهادهن الضارب جدوره في قلب النظام الرأسمالي الأبوي القائم حتى في البلدان الأكثر تطورا.

ان التخلف الاقتصادي والخصاص الهائل في المقومات المادية الاساسية لتلبية الحاجيات الاساسية في البلدان التابعة كما في المغرب، تدفع بقوة بايديولوجيات يمينية شديدة العداء لتحرر النساء وسيف مسلط ضد الحركة النسوانية، فمطالبها حتى البسيطة، مقارنة بما حققته بلدان شهدت ثورات ديمقراطية اصيلة، تحمل دينامية تفجرية لأسس النظام القائم.

ان فرض برنامج مطالب شامل يحسن نوعيا أوضاع النساء غير ممكن دون بناء حركة نضال نسوي جماهيري متحررة من أوهام انتظار الصدقات من المضطهدين، حركة، واعية أنها ستواجه بمعارضة شرسة من طيف عريض من مناهضي المطالب النسائية باسم الدين، ومن كل الحريصين على دوام أخلاق القهر، ومن المصابين برهاب التفوق الذكوري. وهي معارضة رجعية تعرف تمددا دام عقود منذ صعود التنظيمات السياسية الدينية في ثمانينيات القرن الماضي. مجال تأثيرها واسع، وتنظيماتها قوية، وجهاز دعايتها ضخم وموارده وفيرة، عكس التنظيمات النسوانية الديمقراطية والاشتراكية.

لا مفر من معركة شرح فكري وسياسي ومقارعة ميدانية دون تهيب، وجعل امالنا وثقتنا راسخة بأن تحرر النساء من صنع النساء، وأنهن قادرات على تولي قضيتهن حينما يبلغن وعي قوتهن ويدركن عدالة قضيتهن. انهن رافد أساس لبناء قوة المضطهدين والمضطهدات لتحررهن وتحرير المجتمع برمتهن من كل اضطهاد واستغلال.

الهجمات على الحريات النقابية

بقلم، إرنست ماندل

تمثل حرية العمل النقابي المكسب الرئيسي للطبقة العاملة في إطار المجتمع البرجوازي، مكسبا حال تطبيقه دون تدهور العمال إلى مستوى كتلة مذررة من الأفراد العاجزين بوجه القوة الاقتصادية والسياسية الهائلة لأرباب عمل يستفيدون من كل «قوانين السوق». تم انتزاع هذا المكسب في حقبة كانت ثقة البرجوازية في نفسها، وفي استقرار سلطتها ومستقبل نظامها، كافية لقبول رهان ألا يضع النضال من أجل رفع الأجور موضع تساؤل نظام العمل المأجور، بل على العكس أن يعززه. عكس صعود الحركة النقابية في كل البلدان الإمبريالية، خلال «العصر الذهبي» للإمبريالية في مرحلة 1890-1914، قدرة البرجوازية الإمبريالية على منح تنازلات حقيقية للطبقة العاملة، لا سيما بفضل تدفق الأرباح الاستعمارية الفائضة المسلوبة من بروليتاري وفقراء فلاحي البلدان المستعمرة وشبه مستعمرة. تغير هذا الوضع التقليدي للعمل النقابي مع بداية عصر انحدار الرأسمالية (اندلاع الحرب العالمية الأولى). أولا كانت أزمة النظام، خلال أطوار مديدة، بلغت حدا تقلصت معه أكثر فأكثر القاعدة المادية لمنح إصلاحات جديدة للعمال. ولم يمكن إنعاش مستديم لتراكم الرأسمال في تلك الأطوار سوى بخفض مستوى عيش الطبقة العاملة، حتى بالبلدان الإمبريالية، وهو ما يفسر الاندفاع صوب أنظمة فاشية أو شبه فاشية مؤدية إلى تدمير كلي لحرية العمل النقابي. ثم في لحظات أخرى، تواصل النمو الاقتصادي، وبوثيرة متسارعة أحيانا، لكن ذلك كان مقابل تضخم دائم وتبذير كبير للموارد المادية (إنتاج الأسلحة!)، واستغلال مفرط للطبقة العاملة (تسريع وثيرات العمل)، ورفض تلبية الحاجات الجديدة التي استثارها تطور قوى الإنتاج نفسه (نقص تطوير التجهيز الاجتماعي والحاجات الاجتماعية). في تلك الشروط، لا يستقر النظام على توازن متقلب جدا إلا بفضل تدخل متنام للدولة في الاقتصاد الرأسمالي، بمضاعفة آليات ضمان دولاني لأرباح الرأسماليين (الأرباح الاحتكارية الفائضة في المقام الأول). يؤدي هذا، بوجه خاص، إلى ميل نحو التخطيط الاقتصادي على المدى المتوسط داخل التروستات الاحتكارية الكبرى، وإلى ميل نحو البرمجة الاقتصادية على المدى المتوسط داخل الدول البرجوازية، اللتين تفرضان معا إكراهات قاسية على حرية التفاوض حول الأجور. تشتد أكثر هذه الإكراهات بادعاء الحكومات البرجوازية «محاربة التضخم» باعتماد «سياسة دخل» تعني في الحقيقة «لائحة الأجور المعتمدة» الوحيدة والفريدة. أي محاولة منهجية لتقليص حرية العمل النقابي في انتزاع زيادات في الأجور أتاحها ظرف ملائم نسبيا لبائعي قوة العمل. هكذا أصبحت الحريات النقابية مهددة في ظل شكلي السلطة البرجوازية، الشكل الديكتاتوري والشكل الديموقراطي البرلماني الآفل، حيث يطبع «التناوب» مرحلة انحدار الرأسمالية. وهي مهددة بالزوال التام حين تأخذ الديكتاتورية شكل فاشية أو شبه فاشية. وتكون مقلصة بشكل متفاوت الوضوح حتى عند استمرار قاعدة مادية لبقاء الديموقراطية البرلمانية البرجوازية. يتزايد تنافي بقاء الرأسمالية وبقاء الحرية النقابية. هذه أول خلاصة يتعين صوغها، إنها تطبيق خاص لقاعدة أعم: إن بقاء النظام الرأسمالي، الواقع في أزمة بنيوية شاملة، يهدد، بجلاء متزايد، كل الحريات الديموقراطية الجزئية التي انتزعتها الجماهير في مرحلة صعود هذا النظام وذروته. العمل النقابي الحر هو تنظيم حر بين أجراء أو ذوي الرواتب (بائعي قوة العمل) بقصد التفاوض الجماعي حول ثمن قوة العمل وشروط استهلاكها من طرف الرأسمال. إنه إذن تنظيم للدفاع عن مصالح الأجراء دون غيرهم. ويمكن القول عموما إن الرأسمالية، حتى المزدهرة والقوية، لن تقبل عملا نقابيا حرا من هذا القبيل إلا عندما يكون عمل أقلية أو ضعيفا نسبيا (مثلا عمل نقابي مقتصر على قطاعات العمال الأكثر تأهيلا). عندما يتعلق الأمر، عكس ذلك، بعمل نقابي جماهيري للأكثر ية، يستقطب أغلبية قطاعات الطبقة العاملة والأغلبية في كل قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوجد العمل المأجور، فإن ظهوره كتنظيم لخدمة أعضائه حصرا يتواجه بشكل متنام مع بقاء الاستغلال الرأسمالي نفسه، أي بقاء النظام الرأسمالي. آنذاك يميل تعارض المصالح، التي لا توفيق بينها، بين الرأسمال (بما في ذلك دولته) والعمل، إلى الظهور يوميا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، لأن الطبقة العاملة ستستمد من هكذا نمو لقدرتها المنظمة إحساسا بالثقة المتنامية في نفسها وبقوتها الطبقية. وستضغط حتما بهذا الإحساس على كل علاقات الاستغلال والاضطهاد والتفاوت التي تميز المجتمع البرجوازي في كل مجالاته. هذا ما يجعل تعارض حركة نقابية قوية وأكثرية داخل الطبقة مع بقاء النظام الرأسمالي، حتى في شروط اقتصادية ملائمة نسبيا للبرجوازية، يتجلى في حقبة انحدار الرأسمالية في ميل ثابت لتقليص الديموقراطية النقابية، وتقليص الطابع الحر للعمل النقابي. وليست ممارسة التعاون والتوفيق الطبقيين من طرف البيروقراطيات النقابية مجرد «انحراف أيديولوجي» من جانب إصلاحيين وإصلاحيين جدد، يعكس في آخر التحليل الامتيازات المادية لتلك البيروقراطيات داخل مؤسسات الديموقراطية البرلمانية البرجوازية. إنها شروط لازمة لإبقاء حد أدنى من استقرار المؤسسات البرجوازية واستمرارها. تعمل البيروقراطية النقابية ككابح لنشاط الأجراء والمنظمين بالنقابات، ولحرية العمل النقابي، وذلك عبر ألف شكل من اتفاقيات التوفيق والتعاون الطبقيين: بواسطة خلق أشكال عديدة من لجان «التشاور» الثنائي (أرباب العمل والنقابات) أو الثلاثي (أرباب العمل والنقابة والدولة). ولا يمكن للبيروقراطية أن تفعل ذلك سوى بخنق الديموقراطية النقابية، وبتقييد متزايد الحدة لحق أعضاء النقابات في تقرير حر لموقف النقابة من كل «مستجد» بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. يؤدي الدمج المتنامي للبيروقراطيات النقابية في الدولة البرجوازية، على نحو حتمي، الى تقييد الديموقراطية النقابية وحرية العمل النقابي، وبقوض حتما الحريات النقابية؛ هذه ثاني الخلاصات الواجب صوغها. يستحيل أن تعمل النقابات كأدوات دفاع حازم عن مصالح أعضائها وفي ذات الوقت كمنظمات للتوفيق بين مصالح الرأسمال ومصالح العمال (أو أن تكون أداة إيصال «التحكيم» الذي تقوم به الدولة البرجوازية بين مجموعتي المصالح هاته غير القابلة للتوفيق). ليس بوسعها القيام بالدور الثاني إلا بتشويه الدور الأول والتخلي المتنامي عنه. يستخلص من هذا التحليل بجلاء موقف الثوريين من مستقبل العمل النقابي. فهم يرفضون أطروحة اليساريين الانهزامية التي مؤداها حتمية تدهور وزوال العمل النقابي المكافح، وبالتالي الدمج النهائي للنقابات في الدولة البرجوازية. لا يمكن لهذه الميولات، القائمة والتي تظهر بقوة، أن تنتصر إلا إذا عاينت الطبقة العاملة بسلبية مديدة فقدان وسيلة دفاعها الوحيدة عن مصالحها المادية اليومية في مواجهة الرأسمال بطريقة فعالة، أي بطريقة جماهيرية منظمة. دلت التجربة ألا أساس لهكذا فرضية كارثية حيال طبقتنا. فالواقع المادي والمصلحة الاقتصادية والوعي الدوري بهذه المصلحة أقوى على المدى البعيد من كل مناورات البيروقراطية وقمعها. إن التمرد الدوري والجماهيري للعمال، بمن فيهم المنظمين بالنقابات، ضد التقييد المتصاعد للحريات النقابية وضد محاولات مسخ النقابة وتحويلها من أداة دفاع عن مصالح العمال إلى أداة إيصال السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة البرجوازية، أمر حتمي. وتلك ثالث خلاصات التحليل. يتمثل واجب الثوريين في تبوأ مقدمة هذا التمرد بجرأة، وصياغة أكثر المقترحات انسجاما ودينامية في الدفاع عن الحريات النقابية والعودة إلى العمل النقابي المكافح، والنضال من أجل إعادة إرساء وتوسيع الديموقراطية النقابية كوسيلة لا غنى عنها لتعزيز النقابة، وقاعدتها الجماهيرية وقوتها الضاربة ضد أرباب العمل وضد الدولة البرجوازية. التصدي الفعال للمس بالحرية النقابية، والنضال من أجل عمل نقابي مكافح، في خدمة الأجراء حصرا، والنضال من أجل الديموقراطية النقابية (التي قد تشمل البحث عن أشكال تنظيم وأنظمة جديدة تتيح ضمان أفضل لرقابة الأعضاء على النقابات): هذه هي المهام الثلاث للثوريين في الفترة الحالية، مستخلصةً من تحليل مكانة النقابات في المجتمع الرأسمالي المنحدر.

1 - ضد اتفاقات طويلة المدة وضد بنود «السلم الاجتماعي»

تستتبع ممارسات «البرمجة الاقتصادية والاجتماعية» ضغطا ثابتا من التروستات الكبرى والحكومات البرجوازية لأجل «برمجة الأجور» و «تكاليف الأجور». ومن ثمة ميل أرباب العمل والدولة البرجوازية إلى فرض مدد طويلة جدا للاتفاقيات الجماعية، وبنود تجبر النقابات على «احترام السلم الاجتماعي» (أي الامتناع عن كل نشاط مطلبي، وعن كل وقف منظم للعمل، وعن كل اعتراف بالإضراب) خلال مدة الاتفاقية. هذه البنود مخالفة لطبيعة العمل النقابي الحر نفسها. وحتى في القانون البرجوازي الجاري، يحتوي دوما كل عقد على بند يحدد شروط الفسخ. لن يقبل أي تاجر أو صناعي رأسمالي توقيع عقد لا يسمح، بأي شرط، بفسخه. إن فرض اتفاقيات من هذا القبيل على الحركة النقابية يعني إجبارها على خنق مبرر وجودها وكذا الحرية الأساسية لأعضائها. إن نقابة مجبرة على رفض الاعتراف بإضراب تقوم به أغلبية أعضائها لن تكون معادية صراحة للديموقراطية وحسب، بل ستكون أيضا مرغمة على اقتراف إساءة ائتمان مالي حقيقي برفض تمكين أعضائها من صناديق المقاومة التي تعود لهم. إذن يستدعي الدفاع عن الحريات النقابية محاربة كل ميل إلى تطويل مدة الاتفاقيات الجماعية، ورفض تضمين الاتفاقيات أي بند حول «احترام السلم الاجتماعي». يجب أن يكون أعضاء النقابات أحرارا في فسخ كل اتفاقية جماعية كأي اتفاق تجاري آخر. وفور فسخ مثل هذا الاتفاق، يجب أن يكون لدى أعضاء النقابات الحق في استعمال كل القوة المنظمة للنقابة، ومنها القوة المالية، للدفاع عن مصالحهم، بما في ذلك تمويل الإضراب. يتم الاعتراض أحيانا بحجة تناقض هذا الموقف مع ما توليه الحركة العمالية تقليديا للتخطيط الاقتصادي، وللنضال ضد «الفوضى الرأسمالية» من أهمية. إنها في الواقع حجة سفسطائية. فالعمال يحاربون الفوضى الرأسمالية التي يعانون نتائجها بالسعي الى استبدالها بالتخطيط الاشتراكي الذي يتيح وضع الاقتصاد في خدمة تلبية حاجات الجماهير الكادحة. لكن هذا يستدعي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وزوال الاقتصاد الرأسمالي، وإلغاء المنافسة واضطلاع العمال المنظمين في مجالس بالسلطة الاقتصادية والسياسية. ليست «البرمجة الاقتصادية» الرأسمالية سوى تقنية لتخفيف آثار الفوضى الرأسمالية دون قدرة على إزالتها، وتقنية لسير أفضل لاستغلال الرأسمال للعمل. وتبقى مبنية على نظام الربح والتملك الخاص. وما ثمة من مبرر لتضحية العمال لصالحها بالدفاع عن مصالحهم الخاصة، بينما يستعملها أرباب العمل بالضبط بقصد التقدم على نحو أفضل تنظيما في الدفاع عن مصالحهم.

2 - ضد كل تقييد لحق الإضراب وضد العقاب المالي للنقابات

يستتبع رفض كل بند «سلم اجتماعي» في الاتفاق حول الأجور رفض كل تشريع «يقنن» وبالتالي يقيد حق الإضراب. إن حق الإضراب هو الحق المادي الفعلي الوحيد الذي تتمتع به الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي. إن ما يميز العامل المأجور عن العبد هو قدرته على رفض العمل بشروط أو بأجور يعتبرها غير مقبولة. لا يمكن الاعتراف بهذا الحق الأولي لعامل فرد ورفضه للعمال كجماعة. لهذا يجب فضح كل تشريع يسعى إلى تقنين، وبالتالي تقييد، ممارسة حق الإضراب بما هو نيل من حق العمال في وقف العمل عندما تبدو لهم الشروط غير مقبولة، أي بما هو خطوة اتجاه إرساء العمل القسري. إن التقنين الذي ينص على «التجنيد المدني» لعدة شرائح من العمال، أي إجبارية العمل ولو بأجور يعتبرونها غير مقبولة، في «ظروف أزمة»، يكشف بجلاء هذا التطور الحاصل في النظام الرأسمالي. ويسقط مرة أخرى القناع عن طبيعة الدولة البرجوازية بما هي راعية لمصالح طبقة ضد أخرى. ما هي إذن الدولة البرجوازية التي قد تقدم، بعد أزمة البترول الحالية، على سن قانون يرغم أرباب العمل على توفير وبيع منتجات بأسعار ثابتة في أوقات «الاضطراب الاقتصادي» هذه، خدمة «للمصلحة العامة» وبغض النظر عن سعر الكلفة والأرباح المرتقبة؟ لماذا يمكن إجبار مالكي سلعة دون غيرها، قوة العمل، على بيعها باستقلال عن شروط إعادة الإنتاج المتغيرة فجأة (خاصة بفعل التضخم!)؟ يعني رفض كل تقنين وكل تقييد لممارسة حق الإضراب بشكل خاص ما يلي: رفض كل إجراءات تفرض على العمال «فترات انتظار» أو «مصالحة إجبارية» قبل التمكن من اتخاذ قرار وقف العمل. الإضراب سلاح للنضال، لذا فإنكار حق العمال في عنصر المفاجئة إضعاف كبير لمفعول هذا السلاح ورفض لاستعماله إلا بعد السماح لأرباب العمل باتخاذ الإجراءات المسبقة بقصد أقصى إبطال للمفعول الاقتصادي للإضراب. الأمر شبيه بإصدار مرسوم يقضي بأن لا حق لأي منشأة صناعية وأي متجر في رفع أي من أسعاره دون سابق إعلام للزبائن مدته أربعة أسابيع، ومعلن في الجرائد وملصق بوضوح على الواجهات!

رفض كل تشريع يفرض على النقابات غرامات مالية بسبب «تعسف» في استعمال حق الإضراب أو «إخلال بالتزام السلم الاجتماعي» أو بسبب أي ممارسة للحرية النقابية. توجد مثل هذه التشريعات بالدول الاسكندنافية وفي جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتتسرب تدريجيا إلى دول بنيلوكس. وحاولت حكومة المحافظين إدخالها الى بريطانيا. إنها تمثل تهديدا خطيرا جدا للحرية النقابية، لأنها ترهن إحدى أسلحة النقابة الأساسية: صندوق مقاومتها المالية.

التتمة ص 15

تتمة ص 14

الهجمات على الحريات النقابية

بقلم، إرنست ماندل

3 - ضد التحكيم الإجباري، وضد تدخل الدولة في شأن النقابات الداخلي

تتمثل إحدى التقنيات المستعملة عادة من طرف الدولة في عصر انحدار الرأسمالية، بقصد تقييد حرية العمل النقابي، في إرساء نظام تحكيم إجباري. يتعلق الأمر بوسيلة جلية لثني العمال عن استعمال سلاح الإضراب. فمدة سريان التحكيم والمصالحة ستفك تعبئة العمال وتتيح لأرباب العمل والدولة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنسف فعالية الإضراب. وفي نهاية المطاف، إذا فشلت المصالحة، سيفرض التحكيم الإجباري على «الشركاء الاجتماعيين» حلا يكون، في 99 % من الحالات، مضادا لمصالح العمال. جلي أن التحكيم الإجباري يضر بشكل أساسي بحرية ممارسة حق الإضراب، لأن النقابات ملزمة بتطبيقه، حتى ولو طالبت أغلبية أعضائها بالإضراب. لذا يجب رفض اعتماده أيا كانت شروط سعي البرجوازية وخدامها الى جعله مغريا. وتسير في نفس اتجاه التحكيم الإجباري كل الممارسات وكل التقنينات التي تتيح للدولة التدخل في الشؤون الداخلية للنقابة ومنها:

الممارسة المتمثلة في تنظيم الدولة-أو أي طرف آخر خارج النقابة - لاستشارة أعضاء النقابة بقصد استبيان موافقة أغلبية الأعضاء على القيام بالإضراب أو مواصلته.

الممارسة المتمثلة في تقنين الدولة لكيفيات تلك الاستشارة: إما باستفتاء مكتوب وسري أو بالجمع العام؛ بأغلبية نسبية أو بأغلبية الثلثين، وبرقابة المنظمين نقابيا وحدهم أو برقابة «أعوان قضائيين» أو أي ممثل آخر للدولة البرجوازية، الخ. كل هذه الممارسات منافية للحرية وللديموقراطية النقابية. ولا تخدم سوى هدف وحيد: منع العمال من استعمال سلاح الإضراب وفق مشيئتهم، ومنعهم من استعمال التنظيم النقابي للدفاع حصرا عن مصالحهم الخاصة، وكبح النضال العمالي الكفاحي، وعرقلة تطور الوعي الطبقي وتعبئته. لذا يجب منع الدولة من إدخال مثل تلك الإجراءات حيث لا توجد بعد، والنضال من أجل إلغائها حيث توجد، وفي كل الحالات رفض الخضوع لها. النقابات أداة في خدمة أعضائها. ولا يحق لأي طرف آخر التدخل في شؤونها الداخلية. تنكشف وقاحة خدام الدولة البرجوازية وتحيزهم بشكل خاص عند فحص نوع «النظام الداخلي» الذي يسعون لفرضه على النقابات فيما يتعلق بالإضراب وإبرام اتفاقيات حول الأجور. هكذا، بينما يفرض التشريع البرجوازي أغلبية 66.6 % من أصوات أعضاء النقابات شرطا لصلاحية التصويت على قرار القيام بالإضراب، غالبا ما يفرض في الوقت ذاته مبدأ كفاية نسبة 50.1% من الأصوات، وحتى 32.3% من أعضاء النقابات، لصلاحية اتفاق فاوضت بشأنه القيادة النقابية. يا لها من وقاحة بالغة: تسعى البرجوازية، في بعض الدول، إلى فرض استفتاء إجباري عند العزم على الإضراب، لكنها ترفض في الوقت ذاته الاستفتاء بشأن نتائج المفاوضات حول الأجور. إنه اعتراف صريح، لا استزادة فيه، أن لا هدف لكل هذه التقنينات غير تعسير اندلاع النضالات العمالية، أي غير خدمة مصالح أرباب العمل.

4 - ضد المس باشتغال حواجز حراسة الإضراب PIQUETS DE GREVE

لا يمكن أن تشتغل الحرية النقابية والممارسة الحرة لحق الإضراب كما ينبغي إلا إذا امتلكت أغلبية العمال الوسائل الفعالة لاقتياد كافة رفاق العمل إلى وقف العمل في آن واحد. طبعا، يمثل الإقناع ووعي المصلحة المشتركة الوسائل الأكثر فعالية في هذا المضمار. لكن عمال منشأة ما، أو فرع صناعي معين، لا يبلغون نفس درجة الوعي في ذات الوقت. وبإمكان أرباب العمل والدولة البرجوازية استعمال انقسامات عديدة تظل قائمة داخل الطبقة العاملة: اختلاف الآراء السياسية أو الفلسفية، والفروق الإثنية أو العرقية، وفروق الجنس أو السن والفروق الإقليمية، وتباين المهارات، واختلاف الأصل الاجتماعي والوضع العائلي...الخ. لهذا، علاوة على الإقناع الشفوي أو المكتوب، وعلى القبول الإرادي لقرار الأغلبية المتخذ بديمقراطية في جمع عام، تضطر الحركة النقابية والنشاط العمالي إلى اللجوء إلى الإقناع عن طريق الفعل. هكذا، يرمز حاجز حراسة الإضراب إلى قوة قرار الأغلبية، وبين على نحو عملي وواقعي ما يعني لأقلية أن تتعارض مع قرار أغلبية رفاقها في العمل، فلا غنى عن حاجز حراسة الإضراب من أجل ضمان فعالية الوقف الكلي للعمل. أبان العمال بوضوح، خلال السنوات الأخيرة، عن وعيهم بالاستعمال متعدد الأوجه لسلاح حاجز حراسة الإضراب: ليس لمراقبة مداخل للمنشأة وحسب، بل لمراقبة كل سبل تداول السلعة، ليس فقط لمنع دخول كاسري الإضراب إلى المنشأة، بل أيضا لمنع السلع التي من شأنها إلغاء الأثر الاقتصادي للإضراب؛ وإقامة حواجز في الأزقة لمنع مرور كاسري الإضراب أو «السلع المهربة»؛ ومقاومة التهديدات بإغلاق المصانع وتدخلات البوليس القمعية الخ. ترافق الانبعاث المدوي للنضالات العمالية منذ ماي 68 بفرنسا مع الظاهرة المهمة المتمثلة في حواجز حراسة إضراب جماهيرية، شارك فيها آلاف العمال. وكان حاجز حراسة الإضراب بمحطة توليد الكهرباء في Saitley في Birmingham خلال إضراب عمال المناجم سنة 1972 ببريطانيا، وحاجز حراسة الإضراب إبان الإضراب الأخير بمصانع فيات بتورينو Turin بإيطاليا، من الأمثلة الأكثر إثارة للإعجاب. تعي البرجوازية ذلك جيدا. وتسعى إلى أقصى تقليص له، وحتى إلى حد المنع الصريح لاستعمال حواجز حراسة الإضراب، بالتصويت على قوانين عديدة مناهضة للإضراب. تلك كانت حالة بلجيكا إبان الإضراب العام لسنة 1960-1961. وحالة القانون «ضد المخربين» بفرنسا، وكذا قانون العلاقات المهنية l'Industrial Relations Act في بريطانيا. يجب على العمال والنقابات أن يتصدوا بعزم لكل القوانين الآثمة من هذا الصنف. فحق الإضراب دون حق تشكيل حواجز حراسة الإضراب واستعمالها بحرية أشبه بسكين بلا شفرة، وحق موضع تساؤل، مقوض ونصف مغتصب. يمر الدفاع عن الحرية النقابية عبر الدفاع الحازم عن حواجز حراسة الإضراب وعن عملها. يتجه قمع الدولة البرجوازية المستهدف بشكل خاص لحواجز حراسة الإضراب المتنقلة نحو قمع جنائي متنام لـ«قادة» تلك الحواجز وأنشط المشاركين فيها، كما حدث عند اعتقال عمال البناء البريطانيين في Shrewsbury، والحكم عليهم بالسجن، لأنهم شاركوا في حواجز حراسة إضراب. إن انتزاع كل الرفاق المحكوم عليهم بالسجن لمشاركتهم في الحواجز وإلغاء كل تشريع يسمح بمثل تلك الأحكام، مسألة حيوية للطبقة العاملة والحركة النقابية.

5 - ضد تسريح المندوبين والمناضلين العماليين الكفاحيين

أثار تجدد النضالات العمالية، في طور أول، تعارضا متناميا بين مسار التوفيق والتعاون الطبقيين للأجهزة النقابية من جهة، والنشاط المتنامي المتجذر أكثر فأكثر لقسم من مناضلي القاعدة (مندوبين...الخ) من جهة أخرى. وتسعى البرجوازية، وعيا منها بدور هذه الطليعة العمالية الأساسي داخل المنشآت والنقابات، لتركز عليها كل غضبها وكامل قوتها القمعية. إن تسريح مندوبي القاعدة النقابيين والعمال الكفاحيين هي الممارسة الأوسع استعمالا لبلوغ هذا الهدف. يمثل استعمال سلاح التضامن الواسع مع الرفاق المستهدفين واجبا أوليا للحركة العمالية. ويشكل هكذا تضامن الشرط الأساسي للدفاع على حرية النقابة وسلامتها. ستتلاشى القوة النقابية، بل ستندثر إذا أمكن لرب العمل أن يطرد، بلا عقاب، المناضلين النقابيين المرموقين، الذين وضعهم التصويت ودعم رفاقهم في العمل في مقدمة النضال. في هذه الشروط سيستحضر العمال الآخرون ذلك مرارا قبل الانخراط بحزم في النضال النقابي. لذا يجب على العمال أن يسعوا بكل الوسائل لينتزعوا، بواسطة العمل التضامني الواسع والجريء، إعادة دمج المناضلين العماليين المطرودين من طرف رب العمل. إن مثال عمال صناعة الزجاج في شارلوروا Charleroi الذين وضعوا أجلا لصاحب منشأة صغيرة Multipane ليرجع مناضلا إلى عمله وإلا أضرب عمال كل مصانع القطاع مع احتلالها، ثم تنفيذهم فعلا لهذا الإضراب مع الاحتلال، مثال يجب التعريف به والاقتداء به في كل مكان.

6 - ضد عصابات الرأسمال المسلحة و« مليشيات أرباب العمل» الخاصة وضد تقييد حرية العمل النقابي داخل المنشآت

لم تلجأ البرجوازية، بوجه تجدد قتالية العمال في أوروبا الرأسمالية، إلى جهود التحكم الإصلاحي والإصلاحي الجديد وحسب، بل لم تتردد أبدا في استعمال أسلحة عنيفة بجلاء أكبر. على هذا النحو خلق أرباب العمل بفرنسا، في بعض منشآت صناعة السيارات Citroën, Simca ، نقابات صفراء CFT وشكلوا عصابات مسلحة من «الملاكمين العنيفين» بقصد فرض شريعة أرباب العمل داخل المنشآت. وليس التهديد بالعنف والضرب وتخريب معدات الدعاوة وحملات ترهيب موزعي المناشير أو الممثلين النقابين الأحرار، ومحاولات إدخال كاسري الإضراب إلى المصنع، سوى أبسط أشكال عمل مليشيات أرباب العمل خدمة لـ«الدفاع على الملكية الخاصة». تم الانتقال بسرعة، في فرنسا وإيطاليا، من أشكال العنف الأولية هذه ضد العمال إلى أشكال «دقيقة» أكثر تقدما: اعتداءات مسلحة واختطاف مناضلين عماليين، واغتصابات واعتداءات بالقنابل، واغتيالات وفق الأصول. وقد تصبح هذه التعديات، الاستثنائية حاليا، منهجية بمجرد تفاقم الأزمة الاجتماعية. ستؤدي كل سياسة قائمة على الثقة بالبوليس والعدالة البرجوازية، بقصد الدفاع على الحريات والمنظمات العمالية ضد عصابات الرأسمال هذه، إلى الكارثة المحققة. فالدولة والبوليس والقضاء البرجوازي ليسوا «محايدين» عندما تتواجه ميليشيات أرباب العمال مع العمال، فإخلاصهم الطبقي يتجه إلى صف أرباب العمل وحقدهم الطبقي يتجه ضد المناضلين العماليين. هذا علاوة على أن ميليشيات أرباب العمل الخاصة مرتبطة مباشرة بالشرطة البرجوازية، سواء بواسطة المصالح السرية للشرطة «الموازية» أو بمشاركة شبه صريحة لأعضاء من البوليس. يجب إذن على الحركة العمالية أن تفرض الممارسة الكاملة للحرية النقابية وسط المنشآت. يجب عليها أن تقضي في المهد على كل محاولة لعرقلة حرية توزيع المناشير والمذكرات النقابية أو مناشير ومذكرات أية منظمة عمالية، وحرية تنقل المناديب في المصنع كله، وعقد الاجتماعات العامة النقابية في أماكن العمل. يجب أن تدافع عن نفسها، بوجه عنف ميليشيات أرباب العمل، بتشكيل مجموعات دفاع ذاتي تحمي الاجتماعات العامة والأنشطة ومقرات النقابات والمنظمات العمالية أيا كانت.

7 - لا دفاع عن الحريات النقابية والعمالية إلا بشكل شامل

لا علاقة للدفاع الحازم عن الحريات النقابية ضد كل محاولة للبرجوازية ودولتها للتعدي عليها برؤى «عمالوية» و «اقتصادوية» ضيقة تسعى لفصل الدفاع على النشاط النقابي عن الدفاع على المنظمات العمالية المسماة «أقلية» لأنها ثورية أو متهمة بكونها «يسراوية». على العكس تعلم التجربة مجددا أن طبقة عاملة وحركة نقابية تترددان في الدفاع عن الحريات العمالية بمجملها تقعان منذ البدء في شلل حاد عندما يكون مطلوبا الدفاع عن حرية الإضراب والحرية النقابية. تسعى البرجوازية إلى تقسيم خصمها الطبقي وإظهار الأمور على نحو يوحي أن سياستها القمعية لا تستهدف سوى «مثيري الشغب» و«أقليات غير مسؤولة» أخرى. إنها تتجنب، منذ بدء مسارها القمعي، مهاجمة الحركة العمالية المنظمة برمتها. وتسعى، بتصرفها على هذا النحو، الى اكتشاف نقائص الُعدة العمالية وتقسيم الخصم وإضعاف قدرة التصدي لدى الجماهير، المرتبطة الى حد كبير بوجود عناصر أكثر خبرة ووعيا وشجاعة والتي ينتمي قسم هام منها بالضبط إلى مختلف منظمات أو شرائح الطليعة. إن حظر مجموعات أقصى اليسار، ومصادرة الجرائد أو المناشير الثورية، ومتابعة المناضلين الثوريين قضائيا أو سجنهم، سيكون تحضيرا لإنزال عقاب قاس بمندوبي المصانع ومندوبي القاعدة النقابية وقادة حواجز حراسة الإضراب والقادة العماليين الكفاحيين داخل المنشآت. هذه العناصر هي المستهدفة بشكل رئيسي بالتوجه القمعي للبرجوازية، ومن خلالها يراد تحطيم القتالية العمالية بمجملها والقوة الضاربة للحركة النقابية برمتها. من جهة أخرى، باتت أشرس التشريعات المضادة للإضراب، مثل قانون العلاقات المهنية البريطاني، تنص على عراقيل لحرية الصحافة، لاسيما منع التحريض على «الإضرابات البرية». فمنطق كل تشريع مضاد للعمل النقابي وللإضراب يفرض مهاجمة مجمل الحريات العمالية القائمة في ظل الديموقراطية البرلمانية البرجوازية الآفلة. على النحو ذاته ينطوي كل تقييد للحريات العمالية لمنظمات ثورية على خطر تمديد تلك الإجراءات وذاك المنع الى مجموع الحركة العمالية، بما فيها الحركة النقابية. لذا يجب على الثوريين تعميم ممارسة أوسع تضامن طبقي داخل الحركة العمالية. يجب أن يطبق بشكل شامل المبدأ الأساسي «العنصر الواحد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل العنصر الواحد». يجب أن يثير كل مس بحرية عمل أي منظمة عمالية ردا جماعيا لمجموع الحركة العمالية المنظمة. لا يمكن قبول أي مس بحرية التنظيم وبحرية التظاهر، إذا أُريد الدفاع عن سلامة حق الإضراب والحريات النقابية. إن الجبهة الموحدة الأكثر اتساعا من أجل الدفاع عن الحريات العمالية بمجملها شرط آخر للدفاع الفعال على الحريات النقابية.

المناضل-ة عدد مايو 2024 سياسة الأخيرة

نواقص رؤية لحراك 20 فبراير منتسبة إلى الماركسية

نقاش مع الرفيق عبد الغني القباج

بقلم، محمود جديد

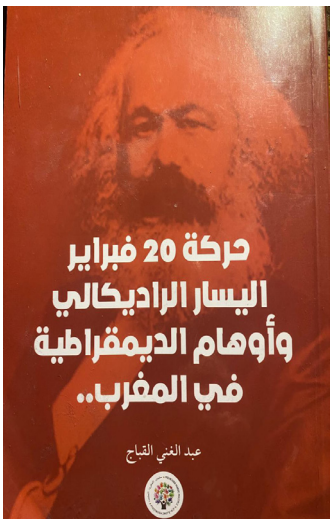

أضاف الرفيق عبد الغني القباج إلى مكتبة اليسار المناضل إسهاما بعنوان «حركة 20 فبراير- اليسار الراديكالي وأوهام الديمقراطية في المغرب»[2023 ، مطابع الرباط نت]. وفي حدود علمنا هذا أول كتاب في الوسط اليساري المغربي يروم النظر إلى تجربة 20 فبراير من زاوية ماركسية.

الكتاب قسمان، زهاء ثلثه الأول تناول «حركة 20 فبراير»، والثلثان الآخران الوضع العالمي والواقع السياسي بالمغرب. ولأن الكاتب يتوخى تناول الأمرين من وجهة نظر ماركسية، لا يسع المناضلين/ات المنتسبين إلى قضية تحرر الطبقة العاملة إلا أن يرحبوا باجتهاد الرفيق القباج، لا سيما أن التناول السطحي، وحتى التافه، هو المهيمن فيما يروج من كتابات «مراكز بحث» و«منابر أكاديمية» وبأقلام «مختصين» في الحركات الاجتماعية وفي «الانتقال الديمقراطي».

وجلي أن نقص الإلمام (وحتى الاهتمام) ماركسيا بطبيعة موجة نضالات العامين 2011-2012 ودلالتها إنما يعبر عن إحدى جوانب قصور مجمل اليسار الرافع لواء هذه النظرية الثورية.

ولهذا بالذات، يجب مناقشة وجهة نظر الرفيق القباج، لا سيما أن حراك 20 فبراير تجربة نضال سياسي فريدة في تاريخ المغرب، تستدعي استخلاص دروسها للقادم من كفاحات لا ريب في حتميته بالنظر إلى أن حراك 20 فبراير لم يحقق أهدافه، بل ترسخ الاستبداد واستقر نظام الاستغلال والاضطهاد.

سنقتصر ها هنا على ما يخص هذا الحراك، على أمل شمول النقاش الجانب الثاني من الكتاب في فرصة مقبلة.

نعتمد فيما نبدي هنا من آراء تسمية حراك 20 فبراير، عوض حركة. فالحركة بمعنى الكلمة الدقيق تقتضي رؤية سياسية موحدة واضحة، وشكل تنظيم مضبوط. والحال أن سيرورة 20 فبراير افتقدت الخاصيتين معا، وهو ما سجله الرفيق القباج وألح عليه مرارا في كتابه. وبالتالي ينطبق عليها، بما هي دينامية نضالية متنوعة سياسيا وناقصة التنظيم، تسمية الحراك.

وإذ نتفق مع الرفيق القباج في العديد من أوجه تشخيصه لحراك 20 فبراير، سنسعى إلى تدقيق أوجه الخلاف من جهة، وإضافة ما نراه مكملا لبعض جوانب توصيف الرفيق.

أي زاوية نظر لفهم إخفاق 20 فبراير؟

ما درج الإعلام على تسميته حركة 20 فبراير هو الدعوة إلى التظاهر في هذا اليوم وما أطلقته من دينامية احتجاج أسبوعي بمسيرات، من أجل مطالب يتقدمها ما هو سياسي: إسقاط الاستبداد والفساد. أطراف دفعت نحو هدف التغيير بشعار الملكية البرلمانية، وأخرى بمطلب الدستور الديمقراطي، وحتى بمجلس تأسيسي. بدأ بمبادرة جماعات شباب دعت إلى الخروج إلى الشارع، ثم انضوت تحت لوائه مجمل القوى السياسية الساعية إلى إحداث تغيير سياسي، منها الإصلاحي ومنها الثوري. ولم يكن بتاتا هذا الحراك ذو الطابع السياسي الجلي الحراك الوحيد الصاعد بتأثير السيرورة الثورية وسقوط عدد من رؤوس الديكتاتورية بالمنطقة الناطقة بالعربية.

فقد شهد المغرب ديناميات نضالية متعددة موازية لحراك 20 فبراير، مدفوعة بمطالب اجتماعية أساسا عبأت جماهير كادحة بالمدن وبالعالم القروي. لم تكن الجماهير المنخرطة فيها أقل عددا من أعداد المشاركين في مسيرات 20 فبراير الأسبوعية، لكنها كانت أقل تسيسا بالمعنى الدقيق للكلمة، أي أنها لا تطرح مطالب أو شعارات ذات صلة بمسألة السلطة.

لعل الأهم ضمن هذه الحراكات الدينامية النضالية بمدن صغيرة في محيط قروي مهمل. كانت هذه الدينامية قائمة متصاعدة منذ النصف الثاني من التسعينات. حفزها بقوة ما كرسته الجمعية الوطنية للمعطلين من أشكال احتجاج بالشارع. نشير منها، مثالا لا حصرا، إلى بؤر احتجاج اقليم ازيلال (ايت بلال، ايتزر...) وايملشيل، ومسيرة المطالبة بخدمات صحية جيدة ومجانية في زاكورة عام 2000. والتعبئة الشعبية في طاطا في العام 2005 بطالب اجتماعية بمقدمتها الصحة. وحراك ايفني بمطالب مشابهة في العام 2005، وثم في 2008، وتنسيقيات مناهضة الغلاء في 2007-2006، وصفرو في 2007. ومسيرة تنغير الضخمة في ديسمبر 2010.

في المناخ المستجد في 2011 انتشرت التعبئات الشعبية بمجمل المغرب رافعة مطالب اجتماعية، دون أن يكون لأي قوة سياسية دور محرك فيها وان شهدت انخراط مناضلي مختلف القوى السياسية والنقابية اليسارية.

وبنحو موازٍ، تحفزت حركة المعطلين بمختلف مكوناتها، ونشأت تعبئات شبابية عديدة بمختلف المناطق من أجل الحق في العمل، كان أشدها راديكالية في أشكال النضال، إقدام شباب مدينة اليوسفية على وقف قطار نقل الفوسفاط في يوليو 2011.

وتحركت بنحو غير مسبوق فئات من صغار الفلاحين في مناطق سقوية، مثالاها البارزان تعبئة فلاحية في إقليم السراغنة بشأن ثمن ماء السقي، وتعبئة منتجي الشمندر في سيدي بنور بصدد مشاكل العلاقة بمصنع السكر مقتني شمندر الفلاحين.

وبتداخل مع موجة الاحتجاج ذي المطالب الاجتماعية الصرف، تململت الساحة العمالية بتصاعد المطالب في مختلف قطاعات العمل، لدى الدولة وفي القطاع الخاص. كان ذلك بحفز من أجواء الاحتجاج العامة، ولم يقتصر الأمر على بنيات نقابية قائمة، بل تعداها الى بروز التنظيم النقابي في وحدات صناعية وفروع عمل لم يشهدها من قبل. بيد أن الحالة العامة التي كانت عليها الحركة النقابية المغربية، لا سيما إضعافها المستمر بمستوى البطالة المرتفع وتعميم هشاشة التشغيل، وقمع أجنة التنظيم، وبوجه خاص سيادة خط سياسي متعاون مع الدولة، لم يكن مساعدا على تطور التعبئة العمالية كما ونوعا. وما جرى عماليا عنصر مهمل في النظر السائد الى دينامية العامين 2011-2012 النضالية، بفعل تركيز الإعلام السائد، الرسمي و«المعارض» على مكون 20 فبراير السياسي، وبسبب غياب إعلام عمالي منغرس ومعبر فعلا عما يعتمل في أعماق طبقة الشغيلة.

تلكم هي أبعاد الدينامية النضالية الإجمالية التي شهدها المغرب في 2011-2012، وهي الإطار الذي يتعين أن يدرج فيه حراك 20 فبراير لإدراك خاصياته وأسباب انتفائه دون بلوغ أهدافه. وهذا بنظرنا أحد نواقص تناول الرفيق القباج لحراك 20 فبراير، بتناوله كظاهرة منبثقة من فراغ، ومعزولة عن ديناميات موازية.

فعدم تضافر مكونات الدينامية (التعبئات ذات الصبغة الاجتماعية، ومنها الشباب المعطل، وحراك 20 فبراير السياسي، والنضال العمالي...) عامل رئيسي في فهم مآل حراك 20 فبراير. فلا شك ان الشغيلة شاركوا في هذا الحراك، ومنهم النقابيون، لكنها مشاركة بلا هوية عمالية، بفعل تخلف الشغيلة السياسي، الضارب بجذوره في تاريخ البلد، وبفعل بقاء الحركة النقابية تحت هيمنة سياسية لقوى موالية صراحة للنظام (بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل) او معارضة برجوازية من مخلفات «الحركة الوطنية والديمقراطية» (اليسار الليبرالي، يسار خط «النضال الديمقراطي»).

ويعود عدم تضافر مكونات الدينامية النضالية تلك إلى ضعف في كل منها، حيث تفتقر التعبئات الشعبية من أجل المطالب الاجتماعية إلى بنيات تنظيمية متينة، تجلى ذلك طيلة أكثر من عقدين في هشاشة أشكال التنظيم المعتمدة حتى في التجارب الأكثر تقدما (ايفني، طاطا، صفرو، تنسيقيات مناهضة الغلاء، ...)، وهو ما ميز تعبئات لاحقة مثل حراكي الريف وجرادة. وبرز هذا بجلاء في غياب الطلاب كقوة منظمة بفعل مآل اتحادهم الوطني. بينما ظل ناشطو 20 فبراير قاصرين عن إدراك ما يقتضيه إحداث تغيير سياسي فعلي، ولو إصلاحي، حيث لا تمثل الإصلاحات سوى ثمارا جانبية لنضال ثوري، وبقي معظم طليعة 20 فبراير عند وهم الضغط بالمسيرات بنحو متقطع زمنيا ومشتت جغرافيا. أما الحركة النقابية فقد شلها بالدرجة الأولى ضعفها السياسي المتمثل في هيمنة بيروقراطيات متعاونة سياسيا مع الدولة لضبط الوضع (الشراكة الاجتماعية من أجل السلم الاجتماعي).

ضعف التنظيم العمالي والشعبي هذا ناتج عن غياب نخبة متقدمة سياسيا، مسلحة فكريا وبرنامجيا، شكل من نواة منظمة، متدخلة بعمل دعاوي وتحريضي، لحفز التنظيم. وهذا ما يحيلنا على حالة اليسار الثوري بالمغرب. فلو توافر مستوى كاف من تنظيم المقاومة العمالية والشعبية لانبثقت منها طلائع مسلحة بوعي سياسي يؤهل لخوض غمار نضال سياسي جذري يروم تغييرا حقيقيا.

فالقوى التي جرت عادة خاطئة على اعتبارها قوى ديمقراطية أبانت حتى قبل دينامية 2011 بكثير قصورها عن النهوض بما يقتضيه نضال فعلي من أجل الديمقراطية. وقد وضعت هذه القوى نفسها منذ البداية خارج الدينامية النضالية لأنها أصلا لم تكن تسعى الى كفاح فعلي ضد الاستبداد وهي التي قضت عقود تلو أخرى في سعي عقيم الى التوافق معه و«تحقيق الديمقراطية» بتعاون معه. لهذا لا يفسر إخفاق حراك 20 فبراير بسلوك هذه القوى، إذ انبثق الحراك، بالكيفية التي تجسد بها، بالضبط لأن تلك القوى مناهضة لنضال فعلي من أجل الديمقراطية.

في فقرة بعنوان «إجهاض حركة 20 فبراير ،التاريخ لا يرحم»(صفحة47) عزا الرفيق القباج إخفاق حراك فبراير إلى موقف تلك القوى المسماة زورا «وطنية ديمقراطية» بقول:«لم تنجح حركة 20 فبراير في نقل الديمقراطية الى المغرب بالنظر إلى كون قيادات أحزاب سياسية ونقابات تدعي «اليسارية» و «الديمقراطية» (الاتحاد الاشتراكي والتقدم و الاشتراكية والمؤتمر الوطني الاتحادي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل الاتحاد المغربي للشغل) لم تمتلك الممارسة النضالية التي تطلبها مرحلة بداية نهوض الحركة الديمقراطية الجماهيرية (من 20 فبراير إلى 25 نوفمبر)، ولا الشجاعة والجرأة السياسية الضرورية للمساهمة بقوة في حركة 20 فبراير ... بل انخرطت في خطة النظام السياسي...»

تاريخ ممارسة تلك القوى يبعدها كل البعد عن اي دور في حراك 20 فبراير، بل هي وإن ادعت لفظيا مناصراه، تخشاه، وبالتالي سارعت إلى نجدة النظام باستعمال سطوتها على القسم المنظم من الطبقة العاملة. فمهندسو سياسة النظام المدركون، بحس طبقي فائق، لخطورة انخراط الطبقة العاملة في الدينامية النضالية بادروا اول ما بادروا ليس الى «تنازلات» لمطالب حراك 20 فبراير – خطاب 9 مارس- بل إلى مجالسة القيادات النقابية اسبوعا بعد مسيرات 20 فبراير، مستنجدين بها لتحييد الشغيلة عن المعركة السياسية المنطلقة. كان ذلك باستقبال المعتصم مستشار الملك للقيادات النقابية وما ترتب من تنازلات خبزية غير مسبوقة.

كان موقف القوى السياسية المسيطرة في النقابات العمالية نابعا من اقتناع سياسي، وليس نقصا في الشجاعة والجرأة كما يعتقد الرفيق القباج. فهي قوى مع النظام، وإن ضغطت عليه بين حين وآخر بقصد توسيع ما يترك لها من هامش «ديمقراطي». وقد عبرت قيادية في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بجلاء عن حقيقة الموقف بقول: «لو لم تكن لدينا روح المواطنة لكنا يوم 20 فبراير خرجنا إلى الشارع مع المحتجين، لكننا على العكس من ذلك جلسنا كنقابات على طاولة الحوار ووقعنا اتفاق 26 ابريل 2011» (حوار ثورية الحرش بقناة ميدي 1 23/10/2014-).

هذه القوى السياسية معارضة برجوازية ينبع موقفها من حراك 20 فبراير من طبيعتها الطبقية. يسار الحركة الوطنية –الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وخلفاؤه- قوة سياسية شعبوية تحول معظمها الى حزب برجوازي البرنامج، ناقص النزعة الديمقراطية – ليبرالي بالتوصيف السياسي اللينيني. حزب يرى في الميثاق مع الملكية، وليس في النضال الطبقي، سبيل الديمقراطية، ولا يتخطى مشروع إطار الرأسمالية التابعة. وهذا خط ترمز اليه شخصية عبد الرحيم بوعبيد الذي قاد الاتحاد في فترة اكتماله كحزب برجوازي واضح المعالم. أما حزب التقدم الاشتراكية فقد مُسخ بالتدريج إلى حزب من نفس الطينة وأسوأ. وما تبقى من مكونات متحدرة من «الحركة الوطنية الديمقراطية»، فلا يختلف جوهريا عن الرافد الاصلي، ولا تسعى فيدرالية اليسار ذاتها سوى الى تكرار تجربة الخط البوعبيدي في سياق أسوأ.

لا مجال والحالة هذه لعزو إخفاق حراك 20 فبراير إلى موقف قوى لا يمكن إلا ان تعادي كل نضال من اجل ديمقراطية فعلية تستأصل الاستبداد.

ولا مجال أكثر من ذلك لانتظار دور لتلك القوى، المضادة للثورة، في اي نضال فعلي من اجل الديمقراطية وحل المسألة الاجتماعية. وغير هذا وهم ما زال يراود الرفيق القباج الذي أورد في حديثه عن ضرورة جبهة ديمقراطية واسعة ما يلي:

«إن الواقع الذي أعقب أفول حركة 20 فبراير يفرض على القوى الديمقراطية واليسارية الحقيقية ضرورة فك ارتباطها مع النظام المخزني التبعي وبلورة جبهة ديمقراطية كبيرة لها مشروع سياسي ديمقراطي... « (ص 49 بالكتاب).

كل التجربة التاريخية لهذا اليسار تنطق بطبيعته الديمقراطية الزائفة، وعدائه لديمقراطية حقيقية، فضلا عن كون رؤيته للبديل الاقتصادي الاجتماعي تندرج ضمن الرأسمالية التابعة القائمة لا بتجاوزها الثوري. واجب الديمقراطيين إزاء هذا اليسار هو توعية الشغيلة ومجمل مقهوري المغرب بحقيقته، وتنظيم قوى النضال العمالي والشعبي باستقلال عنه، وبالحاجة الى حزب شغيلة اشتراكي ثوري، كأداة تضمن الظفر بالديمقراطي وبتغيير اجتماعي حقيقي يكنس الرأسمالية التابعة.

يتبع